الخيار الستراتيجي
للاقتصاد العراقي 2014-2011
6

قانون التعريفة الكمركية
وإجازات الإستيراد في العراق
12

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2105)السنة الثامنة -الثلاثاء (19) نيسان 2011

المصارف الخاصة
إلى أين ؟

دعا خبراء اقتصاديون الحكومة الى ضرورة دعم المصارف الخاصة من خلال الاجراءات المعتمدة من قبل وزارة المالية سعياً للارتقاء بدورها في التنمية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد .
وطالبوا خلال الندوة الصحفية الاقتصادية التي نظمتها مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون بضرورة وضع ضوابط ومعايير دقيقة لاعضاء مجالس الادارة بما ينسجم وطبيعة العمل المصرفي الخاص .

خلال الندوة الاقتصادية الصحفية لمؤسسة (المدى)

خبراء : المصارف الخاصة بحاجة الى دعم حكومي والضرورة تستدعي مراعاة ضوابط دقيقة لمجالس إداراتها

فريق العمل / ليث محمد رضا – صابرين علي

واشتملت الندوة التي أدارها الزميل عباس الغالبي على خمسة محاور بمشاركة كل من الخبراء الدكتور احمد ابريهي علي والدكتور ماجد الصوري وباسم جميل انطون وثامر الهيمص وحكمت جرجيس وفاروق الرمضاني .

المحور الاول :

هل يتناسب عدد المصارف الخاصة الذي يقترب من الاربعين مع حجم الطلب على الخدمات المصرفية

باسم جميل انطون :

مع استقرار البلد والتقدم الامني ستزيد الناس من وضع اموالها بالمصارف لانه الان مايقارب من ٣٠٪ من النقد المطبوع فقط هو المتداول في المصارف والباقي في خزائن الناس، بسبب انحسار ثقتهم بالمصارف وضعف الوعي المصرفي والثقافة المصرفية التي لا تزال شبه معدومة ، وللاسف فان نهج الحكومة الداعي لدعم القطاع الخاص واقتصاد السوق لايسير بهذا المنحى ومصارف القطاع الخاص هي جزء من اقتصاد السوق ، ونحن بأشد الحاجة الى مصارف اهلية متطورة كفوءة لان الموظف الاهلي يكون محل رقابة من قبل المدير، بينما في المصارف الحكومية فالدولة مبتلية بموظف مهما كان اداؤه فلا توجد رقابة دقيقية.

د. ماجد الصوري:

النشاطات المصرفية بشكل عام تعتمد اولاً على الثقافة المصرفية الموجودة لدى الجمهور ولدى المصرف والنشاط الاقتصادي العام للدولة وهنالك مصارف تعتمد على طلبات هذا النشاط الاقتصادي ويصعب المقارنة بين خدمات المصارف العراقية مع خدمات المصارف العربية لان الموضوع ليس في عدد الخدمات التي تقدم وانما في طلبات السوق لهذه الخدمات فتوجد الان خدمات كبيرة جداً استطيع تقديمها في الوقت الحاضر الى الزبون العراقي لكن هذه الخدمات تقدم في الدول الاخرى لان السوق يطلب هذه الخدمات ولذلك فالموضوع كلياً يعتمد على النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في العراق وبدون النشاط الاقتصادي لا يمكن للمصارف الخاصة ان تقدم

خدمات او تقوم بجميع الاعمال المناطة بها في عملية التنمية، والمشكلة ليست في عدد المصارف فنحن نعمل في اطار اقتصاد السوق واقتصاد السوق يعني الا يوجد تحكم في عدد المصارف التي يتم انشاؤها فهذا عرض وطلب واذا ما اراد مؤسسو المصرف فانهم يستطيعون ان يأخذوا حصة من هذا السوق فهذا اقتصاد سوق ولذلك لا يمكن التحكم في عدد المصارف وممكن التحكم في نسبة رأس المال الاجنبي الى رأس المال العراقي، والفائدة من وجود المصرف لا نحددها نحن ، بقدر ما يحددها المصرف الذي يقوم بدراسة الجدوى لعملية انشاء مثل هكذا مصرف فالمسألة اقتصادية بحتة ولا اعتقد ان هنالك اصحاب رؤوس اموال يرمون اموالهم لمجرد تأسيس مصرف فلابد ان يكون هناك عمل مصرفي يتجاوب مع هذا الموضوع .

ومعايير الاخفاق هل هي متعلقة بالوضع الاقتصادي ام متعلقة بإدارة المصرف ام متعلقة بعدم التمكن من ادارة الامور العامة للاقتصاد ، وللمصرف ذاته فالمسألة لا احددها ولا المصرف ذاته وإنما الاقتصاد وسوق العمل، وهنالك مشكلة مهمة في ما يتعلق برأس المال المصرف.

ثامر الهيمص:

يلاحظ وجود طلب كبير على الخدمات المصرفية في الشارع العراقي لكن تجاوب المصارف الاهلية محدود لعدة اسباب ، فالطلب يوجد على قروض الاسكان او سلف الموظفين او أية سلف اخرى كنشاط مصرفي ، وكل من المصارف الاهلية لديه مقاييس ونسبة فائدة والشيء الاساسي لضعف ادائها هو فشل القطاع الخاص او ضعفه حيث انه تعرض الى مشاكل بدأت منذ ستينيات القرن الماضي من الاشتراكية العربية الى الاشتراكية الرشيدة الى العقوبات الاقتصادية الى الحروب المتوالية ، ومن ثم الى الوضع الحالي حيث اصبح القطاع الخاص العراقي والذي خرجت المصارف الاهلية من رحمه يرجع للمربع الاول الامر الذي يدفع الاقتصاد العراقي ثمنه الان ، ولا يعني هذا انه غادر تماماً لكنه أسس نفسه خارج العراق حيث ان العديد من الادارات ماتزال خارج العراق لاعتبارات امنية اقتصادية ولديهم شركاء اجانب من العرب وغيرهم، فهذا الوضع قد يكون عاملا غير مساعد ، وادارة رأس المال من الخارج عامل غير مساعد وهذه العوامل مجتمعة حدت من نشاط المصارف الاهلية والقطاع الخاص الذي يؤكد الدستور ووثيقة العهد الدولي على ان يكون رائدا وقائد العملية الاقتصادية فأما ان القوانين تعيق نهوض القطاع الخاص او ان القطاع مازال متهيبا للدخول في الاستثمارات والتساؤل في هذا الاتجاه يطرح عن كردستان التي قد يكون ما حققته على المستوى الاقتصادي قدوة للاقتصاد العراقي نسبياً فالعمل المصرفي ماض بها وتسليف وبناء واعمار واستقرار نتيجة لتراكم الخبرة من عام ١٩٩١ ولغاية الان اذ انهم شبه مستقلين عن المؤثرات الداخلية.

الدكتور احمد ابريهي:

معدل عدد السكان لوحدة النشاط المصرفي هي دالة طردية بجملة متغيرات احداها متوسط دخل الفرد وهذه معادلة السكان لوحدة النشاط المصرفي ففرع في بنغلادش ليس كالولايات المتحدة الامريكية اذ ان نسبة الائتمان للفرد يتجاوز ٤٠ الف دولار لكن يستحيل ان يكون في بلد مثل الهند اكثر من الف دولار للفرد لان جميع الوان النشاط الاقتصادي هي مرتبطة بالمرحلة التي يمر بها البلد في التطور الاقتصادي، اما بخصوص عدد المصارف فهذه ليست كالمؤشر الاول عدد السكان لوحدة النشاط المصرفي الذي يضم جداول ممكن الاطلاع عليها لكن هذه تخضع لوجهة نظر فالحجم الاقصى للائتمان الواحد الذي يستطيع ان يقدمه المصرف هو مرتبط برأس المال فمن غير الممكن تقديم لرجل اعمال واحد ائتمان يساوي ٢٠٠٪ من رأس مالك ولهذا السبب يقال ان المصرف الكبير افضل من الصغير لانه يستطيع ان يتعامل مع حجوم ائتمان كبيرة وبالتالي يستطيع على سبيل المثال ان يدعم تنمية صناعية او تجارية كبيرة او مشاريع ضخمة للاسكان، وهذه النقطة نوقشت في اتحاد المصارف العربية لاكثر من مرة وكان الحديث يدور عن ضرورة تحرك العرب باتجاه الشركة المصرفية الكبيرة لكي يتمكنوا من التنافس مع المصارف العالمية الكبيرة وفي واقع الحال صغر حجم المنشأة المصرفية يكاد يكون طابعا عربيا باستثناء عدد قليل من المصارف الكبيرة لان مجموع الودائع في المصارف الخاصة الان ٦ ترليونات دينار وهي اقل من ٥٪ من الناتج المحلي فهي نسبة صغيرة جداً وهذا حجم النشاط فمصدر قدرة المصارف على التمويل هو ودائع الجمهور فالحجم الكلي للودائع هو الذي يحدد سقف النشاط الائتماني لهذه المصارف فمازال مجموع نشاطها محدود، فلديها ٦ تيرليونات ودائع لكن مجموع الائتمانات التي قدمتها لا تتجاوز ٤ ترليونات دينار.

المحور الثاني :

ماهي اهم العقبات التي تواجه القطاع المصرفي الخاص في ضوء قانون المصارف واللوائح التنظيمية للبنك المركزي؟

حكمت جرجيس:

في الظروف الحالية العقبات كثيرة في مقدمتها كتاب صادر من مجلس الوزراء يمنع التعامل مع المصارف الخاصة، بالاضافة الى اجراءات وزارة المالية وموقف المصارف الحكومية ، فمثلاً انا عندما اردت دفع قيمة عقار في الناصرية لكي نتخذه فرعا لمصرفنا بـ ٢٠٠ مليون ولم يقبل منا الصك أي من المصارف الموجودة في الناصرية فكلفت فرع البصرة بتحويل المبلغ وهو الاخر لاقى مشاكل مما اضطرني الذهاب الى صراف قلت له اريد مائتي مليون، فرد علي بعد خمسة دقائق موكلكم يذهب الى الصراف الفلاني ويأخذ منه المبلغ وعند تسليم الضريبة يرفض الصك من الدائرة التي تطلب صكا من مصرف الرافدين واذهب لمصرف الرافدين اعطيه العمولة واحول المبلغ واخذ منه صكا وفي الضمان الاجتماعي كذلك.

وهذا هو موقف الدولة من مصارف القطاع الخاص بدلاً من دعمها مما ادى زعزعة ثقة الجمهور بمصارف القطاع الخاص.

وهناك عقبة أخرى تواجهنا من حصر الاعتمادات بمصرف التجارة العراقي الذي يعطي جزءا يسيرا لا يتجاوز الاربعة ملايين الى بعض مصارف القطاع الخاص في وقت ان اكثر الاعتمادات هي حكومية، ونحن لا نريد التنافس مع المصارف الحكومية بقدر ما نريد ان نكون وحدة متآزرة في ساحة العمل المصرفي ولا نريد تقاطعات في ساحة العمل المصرفي ، وانا كنت في مصرف الرافدين عند بداية تأسيس مصارف القطاع الخاص وكنا نحن نتبنى موضوع ادارة العمليات و نصدر تعليمات ووجهنا المصارف الى كيفية العمل في ساحة العمل المصرفي في ظل وجود المصارف الحكومية ومازالت التعليمات نافذة ، لكن لماذا القرارات المضادة لمصارف القطاع الخاص، اضافة الى الاتجاه لفرض ضرائب على الوحدات المستندية وهم استندوا الى قانون الدين العام الذي صدر دون ان يشير الى موضوع الضريبة ورجعوا اخذوا ضرائب خمس سنوات سابقة بواقع خمسة مليارات.

باسم جميل انطون:

الموضوع له شقان ،الاول يتعلق بالحكومة،

الاقتصادي
العدد (2105)السنة الثامنة -الثلاثاء (19) نيسان 2011

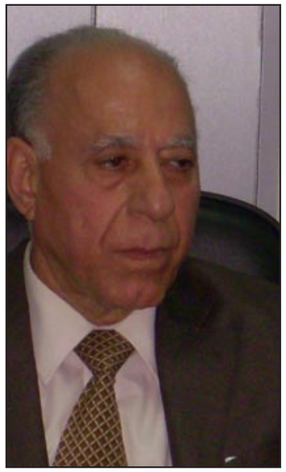

والثاني بالعقبات التي تجابه المصارف الخاصة فمشكلة البلد ان تصدر تعليمات تبتلع تشريعات اساسية وهذه محنة كبيرة توقف التشريعات ، والاموال الحكومية لا تودع في المصارف الاهلية في حين تبقى في المصارف الحكومية ولا تستثمر بشكل جاد لقلة المرونة في المصارف الحكومية بينما القطاع الخاص المصرفي لديه هذه المرونة، والعلاقات الخارجية للمصارف الاهلية لا تزال ضعيفة لم تلب خدمات القطاع الخاص بشكل كاف وفي تحويلات المبالغ لاتزال القيود والاعتمادات ايضا لم تأخذ الحرية الكافية ، فقضية الاتصال واخذ الاعتماد الفلاني بسهولة هي مرونة كانت المصارف الحكومية تمارسها في العمل المصرفي ، فالكفالات المصرفية والضمانات كذلك فبعض المصارف لاتزال القيود عليها لا تقبل، رغم بعض التجاوزات التي حصلت من بعض المصارف لكن هذا لايعني ان كل المصارف تدفع الثمن فمشكلة البلد ان كل دوائر الدولة العراقية الان تتعامل مع المواطن على انه متهم لحين ثبوت براءته وهذه كارثة في كل الدوائر، فكفاءة الإدارة ومهنيتها احدى عوامل تفوق مصرف على أخر من حيث القابلية والمرونة ، وقد كنت قبل ايام في اجتماع مجلس ادارة في مصرف الشرق الاوسط حيث كان اعتراض من البنك المركزي بسبب احد الفروع ، فجعل الفرع مقياس للفروع الاخرى ، وهذه مسائل معرقلة فالمقاولين لايحصلون على تسهيلات لماذا تتوقف المشاريع دون ان نعطي سلفة بضمانة المشروع الذي ينفذ بـ ٣٠ مليار والزامه برهن عقار رغم انه يأخذ ١١٪ كفائدة ، وانا ادعو المصارف الى تخفيض الفائدة فمصرف رأس ماله مائة مليار يربح نهاية السنة ثماني مليارات شيء بسيط فالنزول الذي حدث جعل من الديون ميتة، فحملة الاسهم العراقيين تنقصهم الثقافة والوعي وكأنه لاعب روليت.

فاروق صالح الرمضاني:

المشكلة الاساسية التي تعاني منها المصارف هو عدم الوفاء بالالتزامات نتيجة لنفسية المتعاملين مع المصرف لانهم بشكل عام يأخذون القرض ويذهبون لذلك فأن المصارف الخاصة حذرة في التعامل مع الجميع والعقبة الاخرى هي قانون المصارف الذي يعامل جميع المصارف على مستوى واحد ويطلب منها اداء واحد، كما توجد ثغرات في القانون في المادة "٤" ان المصارف التي تضم رأس مال اجنبي يفوق الـ ٥٠٪ تعتبر مصارف تابعة لمصارف اجنبية ورأس مالها ٥٠ مليار دينار وتستطيع ان تستثمر في أي مكان وهذه لغاية الان لم ينتبه لها البنك المركزي ولا المصارف حتى في زيادة رأس المال على المصارف لا تنطبق في الوقت الذي الفقرة ١٤ تقول ان المصارف العراقية يكون رأس مالها ١٠ مليون دولار ولكن للبنك المركزي ان يطلب زيادة رأس المال بالحدود التي يرتأيها وهذه رقابة البنك المركزي على المصارف، بعض المصارف بدأت تستخدم التكنلوجيا لكن ليس بالحد المطلوب على المستوى الذي يؤدي الى الرقابة والاشراف من قبل البنك المركزي على هذه المصارف بشكل جيد ، لكن حدثت الكثير من المشاكل في المصارف الخاصة نتيجة لعدم التمكن من الاشراف الاني لذلك لا توجد في الوقت الحاضر رقابة تحوطية على عمل المصارف من قبل البنك المركزي وهذه احدى العقبات الاساسية للنظام المصرفي ككل.

ثامر الهيمص:

الدولة تملك الحلقات الرئيسية للبلد من خلال الانتاج النفطي ، ومن الصعب ان تتنازل للقطاع الخاص، والازدواجية الموجودة في العمل المصرفي هي عقبة اساسية لان القطاعين الحكومي والخاص غير متكاملين فالمصارف الاهلية تتعامل بـ ٥٪ وتتنافس مع قطاع عام يمتلك اكثر من ٩٠٪ وهذه العلاقة الغير متكافئة او متكاملة هي سبب انحسار العمل المصرفي في القطاع الخاص، فلذلك ينبغي ان تتم اعادة هيكلة للعلاقة بين المصارف الاهلية والحكومية فيحصل بها تخصص فالقطاع العام هذا عمله والخاص هذا عمله، ففي احدى النشاطات يأخذ مصرف الرافدين ٣٪ فائدة بينما يأخذ المصرف الخاص ٨٪، وهذا مؤشر على العلاقة غير المتوازنة، كما توجد عقبة غياب الوعي المصرفي الذي يتضمن اسباب غير تقليدية كالجانب الديني وهنا تلعب المصارف الاسلامية دور تكريس الوعي ماقبل الرأسمالية وهذا سبب رئيسي لضعف الوعي المصرفي الذي هو احد الاسباب، وهذا عمل البنك المركزي الذي هو بنك البنوك ووظيفته تنظيم العلاقة بين المصارف.

الدكتور احمد ابريهي:

ليس من الاعتيادي ان اموال الموازنة العامة تدار لدى طائفة واسعة من المصارف الحكومية او الخاصة وهذه تقاليد في كل الدول حتى في الولايات المتحدة الامريكية التعامل مع المصارف التجارية محدود وتجري تسويتها مع الحساب الموجود في البنك المركزي السويدي مثلاً ثلاث مرات في اليوم الواحد فهي في واقع الحال ليس من الاعتيادي ان تعتمد المصارف على الحكومة لكن المصارف عادةً تقرض الحكومة وتشتري حوالات خزانة او تمول شراء سندات حكومية بصورة غير مباشرة ، ولا مانع من ان تفتح الدول فرصا للمصارف الخاصة لكن المجال الطبيعي لعملها هو القطاع الخاص فلدينا مشكلة في قطاع الاعمال الخاص في العراق فهو لغاية الان ليس متطور من الناحية التنظيمية لتشجيع المصارف للتعامل معه سيما ان المصارف الخاصة لديها سجل من اخفاقات قطاع الاعمال في تسديد ديونه، فعلى الصناعيين ان يقنعوا المصارف في التقليل من الضمانات فرفع سعر الفائدة يتضمن هامشا من المخاطرة وانا اقترح ان يكون العمل بأتجاهين فالمصارف الخاصة تطور اداؤها وفي تنويع مصادر التمويل وقطاع الاعمال الخاص يطورقدرته في ادارة التمويل، والحكومات تفضل النظر الى مركزها المالي اجمالاً فتوجد دول تجري التسوية مع الحساب الرئيسي في البنك المركزي ليس لاموال الموازنة العامة فقط ولكن لاموال الحسابات الموجودة معها قدر تعلق الامر بإدارة النقد واكثر المنشآت الاقتصادية التابعة للدولة تتلقى منحا من الموازنة العامة فهي لاتمتلك مقومات خاصة بها وهذه هي مشكلة المنشأة الاقتصادية الحكومية،وانا ادعو الحكومة الى توفير فرص للمصارف الخاصة لكن على المصارف ان لا تعتمد على الحكومة.

فاروق الرمضاني:

نحتاج الى مصارف اضافية متخصصة صناعية او زراعية لنشر الوعي المصرفي ففي ايران المصرف الزراعي فيه اكثر من مائة فرع ففي تونس بنك الفلاحات هو البنك الثاني ويغطي كل القرى والارياف، وكل قرارات وزارة المالية هي ضد المصارف الخاصة والبنك المركزي تعليماته مشجعة الى حد ما باستثناء قرار منع المصارف من شراء الدولار لاحتياجاتها الخاصة وهذه مشكلة حقيقية.

المحور الثالث :

×ما أسباب تحفظ المصارف الخاصة على رفع رأس المال الى ٢٥٠ مليار دينار ؟

حكمت جرجيس :

تعد هذه واحدة من العقبات في طريق المصارف الخاصة حيث أن المصرف لايتمكن من أعطاء أكثرمن ١٠٪ من رأس المال وأما في الوقت الحالي بأمكانه أعطاء عشرة مليارات ويمكن مضاعفتها الى مبلغ اكبر وهذا يعطي فرصة للعمل أكثر وأن هذا التحفظ جاء من الفترة المحدودة التي أعطيت الى المصارف و ايصال نسبة رأس المال الى ٢٥٠ وهذا الأمر بدوره أثر على سوق السهم في السوق ، ويقلل من قيمة المصرف أمام المستثمر الأجنبي وأن عملية الزيادة في رأس المال ضرورية ولكن المعيب فيها هوالمدة المعطاة الى المصارف متقاربة جداً .

باسم جميل أنطون :

يعد هذا الموضوع فخرا بالنسبة لوجود مصارف برؤوس اموال كبيرة وتعد عوامل مهمة جداً فالبنك المركزي تديره جهة ادارية يجب أن يتكون من أبناء السوق قد يكون صناعيا و تجاريا وهذا قد يراعي واقع السوق وامكانياته ، والايجابيات لامتلاك رأس مال كبير وتنعكس على سوق العراق للأوراق المالية التي تعد رئة من رئات الاقتصاد التي بقيت متواصلة بعملها ورغم الانكماش للقطاعات الزراعية الصناعية والسياحية وأن أي عملية في زيادة رؤوس الأموال تنعكس سلباً على سوق السهم ويحدث فيه انكماش وتنخفض فيه الاسهم تحدث فيه عملية تحول كبيرة بالنسبة لأصحاب الأسهم القليلة وتتجمع الأموال مرة اخرى الى اصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لأن الأموال التي لديهم لاتغطي وهذه العملية تزيد من الغني غنى والفقير فقرا،والكساد سوف يتحول الى جميع السوق على كل الأسهم ، ولأن عند انسحاب رأس المال من السوق ولايمكن جلب رأس مال أكبر وفي هذه الحالة لايمكن تغطية فتضطر الى الاقراض في حين أن الفرق الشاسع للاقراض لا يغطي الزيادة ، واحدى الكوارث التي حدثت في سوق العراق للأوراق المالية هو عدم تسديد المقترضين لديونهم وعجزهم والاكتفاء بمبالغ الفضلات الكبيرة ويأملون ان تعوض الزيادة ، و لحد الأن لم تسدد ديونهم وخلال اربعة سنين وهم عاجزين عن التسديد وخلقت مشاكل لدى بعض المصارف الخاصة وأدى بهم الى التسوية بأقل من السعر المتفقين عليه وأضافة الى هذا فان رأس المال محدود في السوق ، فالسحب للأمول سوف يؤثر على تنفيذ المقاولات للأستثمارلأن رؤوس الأموال في العراق غير متخصصين زراعيا و صناعيا ، وعندما توقفت الصناعة تتحول الى القطاعات الأخرى فان هذه الزيادة السريعة يجب ان تراعي وضع السوق فيجب أن تختار التوقيتات الملائمة مع الأنتعاش الأقتصادي حتى تعمل على تأدية واجبها الحقيقي .

ماجد الصوري :

أن رأس مال جميع المصارف بحدود مئة مليار حالياً ويوجد لدينا ٤٠ مصرفا فالمجموع ٦ ترليونات دينار واقعي التي يمكن أن نستخدمها في العمليات الأستثمارية فهذا الأمر لا يعمل على تقوية عمل المصارف فهو يؤدي الى تراكم السيولة

الاقتصادي
العدد (2105)السنة الثامنة -الثلاثاء (19) نيسان 2011

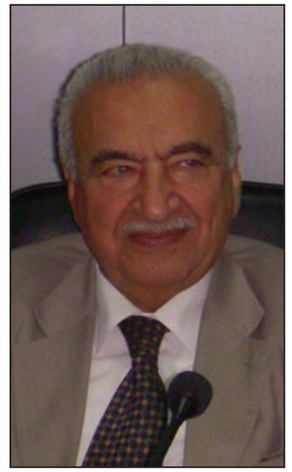

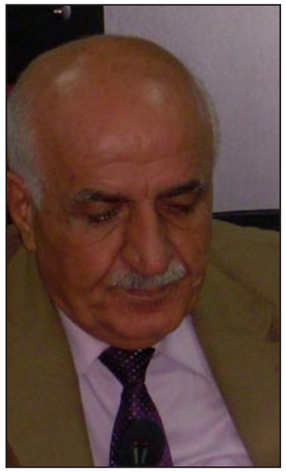

بدون استخدام لأن الوضع الأقتصادي لايسمح بهذا الأستخدام وبالمقابل يمكن أن يسمح لبعض المصارف في زيادة رأس مالها من خلال عملها وتوسعها ووضعها التأريخي فيجب العمل على زيادة رأس المال بشروط معينه فأن لم يستطع الزيادة برؤوس أمواله يطلب منه الأندماج مع المصارف أو منعه من القيام بالعمليات المصرفية وهذه المسألة لم تدرس دراسة جيدة من قبل البنك المركزي ولذلك وحدت جميع المصارف في هذا القرار ،وتعد هذه الزيادة طلبا من قبل البنك المركز في الأندماج للمصارف وطرق الأندما ج للمصارف كثيرة فتتمكن من الزيادة في رؤوس أموالها من خلال القروض وأساليب اخرى كثيرة جداً ولوحظت في جميع دول الأتحاد السوفيتي عندما طلب منها الزيادة في رأس المال ،فعندما يطلب البنك المركزي الزيادة في رأس المال فيجب أن لايفرض على جميع المصارف وأنما على مصارف معينة تقوم بأعمال وتحتاج الى الزيادة في رأس المال ، والعراق بحاجة الى المصارف الصغيرة تقوم بعمليات صغيرة لزبائن صغار فلذلك يجب اعادة النظر في قانون الزيادة برؤوس الأموال .

ثامر الهيمص :

أن هذا الطلب مفاجيء للبنوك وبغض النظر عن أمكانياتهم ورأيهم في هذا القرار وهذا لا يدل على علاقة متكاملة تخدم الأقتصاد العراقي بصورة عامة فالبنك المركزي بحاجة الى أن يدعو البنوك الأهلية والبحث في أمكانيات وجود بديل عن هذه الزيادة من خلال ٢٥٠ مليار التي طلب الزيادة عليها ،ففي مايخص الأندماج لهذ المصارف فهي بنوك عائلية ومن الصعوبة ان تتوحد .

د . أحمد ابريهي :

أن المدة لزيادة رؤوس الاموال مستمرة ولازالت لديهم من خلال الفترة الزمنية القادمة من زيادتها والتي هي متفاوتة بالنسبة للمصارف في تحقيق هذه الزيادة والمشكلة الحقيقية هنا أن سوق الأوراق المالية يفتقر الى التنوع فأن ثلثي قيمة الأسهم أكثر من قيمة الأسهم المالية بل أكثر من ذلك أيضاً التي هي للمصارف الخاصة وخمس الأنشطة الأخرى من الصناعة الى السياحة وهذا يسمى بأفتقار سوق الأسهم الى التنوع ومن الطبيعي عندما يكون التركيز بهذا المقدار في أسهم المصارف سوف يؤدي الى أنخفاض أسعارها بالأنخفاض لأن محفظة الأستثمار المالي ليس لديها سعة للأتساع على مدى أوسع على الأسهم فهذا بدوره ينقلنا الى مشكلة أخرى تسمى بقطاع الشركات في العراق ، فلذلك ندعو المهتمين في قطاع الخاص بتنظيم هذا القطاع حتى يتوفر لدينا مسعى لقطاع الشركات عموما في العراق كما حصل في الدول الأنتقالية من الأشتراكية الى القطاع الخاص ويجب أن يكون هناك جهد منظم لأستحداث المزيد من الشركات المساهمة والنقطة الأخرى يجب أن يكون لديها سياسة في عرض الاسهم سواء في مرحلة الأكتتاب أو في مرحلة التداول لأن اعضاء مجلس الأدارة متمكنون اقتصادياً ومن المعول عليهم في شراء الأسهم الأكبر ويجب أن تكون رقابة دقيقة في كيفية الزيادة في رأس المال .

المحور الرابع :

×هل هناك مبالغة في مخاطر الائتمان للمصارف الخاصة أم أنها طبيعية ؟

حكمت جرجيس :

أن الظروف الأمنية المتردية والغير مستقرة تجبر المصارف في بعض الاحيان على هذه الطرق فوجود حالات النهب والتلاعب على المصرف بهدف سرقة الأموال والمصارف لاتثق بالمواطنين.

باسم جميل أنطون :

أن المصارف تتحفظ في طرق الأئتمان وهذا لايعد مقياس ثابت ويحتوي على ايجابيات والوزارات والحكومة يجب ان تختار الزبائن لديها فأصحاب المناقصات لاتتخذ منهم الكفاءة في تشخيص العمل الذي تقوم به فيجب الأعطاء الى العميل الذي يستحق وعدم تعريض الأموال الى الأبتزاز من قبل النصابين ومع ذلك أن أفضل البنوك في الشرق الأوسط في الثقة والأمانة للمواطن من خلال الصكوك والودائع .

ماجد الصوري

نشير الى المادة ٢٨ من الأستثمار المباشر أو الأستثمار وكالةً فهناك دعم من قبل القانون فيسمح لها بالأستثمار الحقيقي في القطاع الزراعي والصناعي والأستثمار مع رؤوس الأموال المحلية والاجنبية باعتبارها مصارف ذات سمعة رزينة وتحصل على ثقة المستثمرين الأخرين وبالأضافة الى هذا الوضع الأمني والفساد الاداري المنتشر يؤدي الى المبالغة في طرق الأئتمان .

ثامر الهيمص :

أن العمل المصرفي يواجه عمليات نصب وأحتيال لطبيعة الوضع في العراق وتعتبر هذه اجراءات أحتياطية فلذلك يجب تفعيل الكفالات الأحتياطية لمواجهة الزخم من الفساد لمزيد من الضمانات وهذا الأمر موجود بطبيعة الحال في جميع دول العالم .

د. أحمد بريهي :

من خلال المؤشرات للفساد الأداري والمالي الموجود في الفترة الأخيرة لن ستطيع أن نقلل من اهمية الحكومة في تعامل البنوك مع القطاع العام او في تعامل المصارف مع نفسها للدفاع عن اموالها ، فهي تواجه الكثير من المخاطر في أدارة الأئتمان وهي تتردد في أستعمال مالديها من ودائع في نشاط ائتماني وتواجه صعوبة في قضية عدم التاكد في فرض العقود لأنقاذ من الضمانات التي كانت سبب القرض وهي مشخصة في العراق والبلدان الأخرى والمشكلة الأخرى هنا ان الأجراءات القضائية مطولة جداً فيجب على هذه المصارف تلخيص هذه المشاكل بطريقة يفهمها المشرع ورجل القضاء والشرطة عسى ألا يكون هناك عمل جماعي في أسترجاع حقوقهم ، والنقطة الأخرى نحن الى حد الأن لدينا قطاع مالي ابتدائي فمثلاً اعادة بيع القروض التي لديهم بحاجة الى أستمرار الجهود في مساعدة القطاع المصارف الخاصة في هذا المجال .

المحور الخامس :

• ما دور مجالس الادارة في الارتقاء بالاداء المصرفي ، حيث يرى كثير من المراقبين ان بعض مجالس الادارة تتحدث من بروج عاجية في ظل وجود البيروقراطية ؟

حكمت جرجيس :

لاينطبق هذا الكلام على جميع رؤساء الأدارة فمنهم الكفوئين والنزيهين وفيما أذاما تحدث عن مجلس الأدارة لمصرف الشرق الأوسط فهو يحتوي على مجلس أدارة ممتاز .

باسم جميل أنطون :

أن هذه المشكلة موجودة في جميع المؤسسات وهي تعمل على خلق أداراة لا تفقه من المؤسسة شيئا من هنا نطلب من البنك المركزي أن يضع مواصفات معينة الى مجالس الأدارة فالمجالس الأدارية يجب أن تمتلك ثقافة أدارة مصرف مطابقة للمواصفات العالمية فأذا خلقنا أداراة كفوءة سوف نعمل على خلق عمل صحيح وسليم وأبعدنا البنك المركزي عن التدخلات الأخرى فهناك مصارف وصلت الى القمة ومصارف أخرى متدنية وبالمقابل تعامل نفس المعاملة أمام القانون وهذا العمل يقع على عاتق البنك المركزي في أختيار رؤساء الأدارة الكفوئين .

ماجد الصوري :

أن عمل مجالس الأدارة ومتابعتها تقع على عاتق البنك المركزي وهذه المسألة موجودة بالفعل في بعض المصارف وهي غير معممة على كل المصارف ، وكذلك فأن الامر يحتاج الى رقابة الى مجالس الأدارة وتدقيق في طبيعة عملها ، فالبعض منها الى حد الأن لاتقوم بدورها كقيادة للمصرف وهذه المسألة مهمة وتعد مشكلة تعاني منها المصارف .

ثامر الهيمص :

يجب أن يكون هناك فصل بين المال وبين مجالس الأدارة فقد تقوم هذه المصارف بجلب تكنوقراط وأساتذة جامعة ولكن تبقى المشكلة الرئيسية والقرار الرئيسي يعني من مشكلة فقد يضطرون الى جلب خبير أقتصادي خارجي ليس له علاقة بالمصرف ، فمن الناحية العملية يتمكن من تبرير الفشل المحتمل حدوثه،فيجب ان يكون عضو مجلس الأدارة من المساهمين بهذا المصرف وهذه مشكلة القطاع العام بصوره عامة وهو كيف يمكن الفصل بين رأس المال والأدارة العامة .

د . أحمد بريهي :

أن مشكلة مجالس الأدارة تعد من المشاكل الكبيرة في واقع الحال وليس على صعيد المصارف الخاصة فقط وتعد عقبة في مسألة الأصلاح الاداري وغير الأصلاح الأداري في العراق لأن مجالس الأدارة في العراق بصفتهم شركاء بالمسؤولية فالبعض من أعضاء مجلس الأدارة يترجم وجوده المعنوي على شكل حضوره في كل أجتماع مرة واحدة شهرياً ولمدة ساعة واحدة ، وقد يتحدث أو بعض الأحيان لا يتحدث ولكنه يقوم بأسقاط الفرض ،وبالمصارف الخاصة توجد مشكلة أخرى وهي السلوك الأئتماني لأعضاء مجالس الأدارة لأنه بالأساس مقترض من هذا البنك هذه مسألة خطرة وبطبيعة الحال قانون المصارف وضع ضوابط لكيفية تقييد قروض أعضاء مجالس الأدارة من المصارف وهذا الأمر مراقبة لأن قد يكون سبب في أنهيار مصارف لأن مجالس الأدارة تتصرف بحكم الميانة أتجاه الودائع ولا يخضع كثيرا لُلضوابط .

الخيار الستراتيجي للاقتصاد العراقي 2011-2014

د.كمال البصري

عالميا تتجلى اهمية "عقود مشاركة القطاع الخاص للعام" في تشييد البنى التحتية وفي تقديم خدمات نوعية. في هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على الاهمية الستراتيجية لهذه العقود في مواجهة اشكالية الحكومة العراقية في تقديم الخدمات الاساسية. ولا تتوقف اهمية هذه العقود في ملء الفجوة الاستثمارية بتوفير السيولة النقدية للمشاريع بل تتعدى ذلك نقل التكنولوجيا وادخال الممارسات الادارية الحديثة، ومن جهة اخرى بتطوير واقع القطاع الخاص (من خلال توأمة القطاع الخاص بالاجنبي).

هل عقود مشاركة القطاع الخاص للعام الخيار الستراتيجي للاقتصاد العراقي؟

اولا : اهمية عقود مشاركة القطاع الخاص للعام.

ثانيا : ونوضح بان البيئة الاستثمارية الحالية غير مشجعة للاستثمار المباشر، وان هناك صعوبات تنفيذ للمشاريع بالوقت والكفاءة المطلوبة لاسباب ادارية وفنية.

ثالثا: نحتسب تقديرات الايرادات الحكومية والتخصيصات الاستثمارية المتوقعة للفترة ٢٠١١ -٢٠١٤ ونجد ان هناك عجزا وفجوة استثمارية يتطلب ملؤها من مصادر اخرى والا سوف تستمر معاناة الموطن من نقص الخدمات وعدم القدرة على رفع مؤشرات التنمية البشرية.

وان عقود مشاركة القطاع الخاص للعام بالاضافة الى توفيرها السيولة النقدية الضرورية، تعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة وفي ادخال ممارسات ادارية جديدة. انها اداة حاسمة لمعالجة تلكؤ كل من القطاع العام والخاص في الاسراع ببناء البنى التحتية التي زادت من معانات المواطن، وانها وسيلة لتحفيز قيام نشاطات اقتصادية اخرى ومن ثم خلق عمالة وتنوع في الناتج المحلي الاجمالي.

اولا: أهمية عقود مشاركة القطاع الخاص للعام

عقود المشاركة: وهي عقود تعطي الجهة الحكومية (القطاع العام) بموجبها القطاع الخاص إمتيازاً بإنشاء مرفق محدد وتشغيله ومن ثم إعادته في أجل متفق عليه، ويكون القطاع الخاص حينها قد إستعاد التكلفة وحقق أرباحاً وبموجب هذه العقود يتعهد القطاع العام بشراء الخدمات او دعم سعرشرائها. ومن اشهر هذه العقود "عقد البناء –التشغيل – الإعادة" ، الذي إشتهر بإسم الـBOT. وقد تم إستنباط أشكال تعاقدية مختلفة من هذا النوع. وان هذه العقود يمكن تطبيقها في تأهيل المرافق العامة كالمستشفيات، والموانئ وسكك الحديد ومشاريع تصفية المياه ... ألخ... وتوفر هذه العقود خيار بديل عن الاقدام المباشر على الخصخصة، المشاريع التي يخطط لخصخصتها. من ابرز نماذج الشراكة بين القطاع الخاص والعام: النمطان التاليان : عقود الإيجار (Leasing) والبوت (BOT) :

أ. عقد الإيجار Leasing: وهو من العقود الشائعة والمعروفة وبموجبه يتم تأجير المرافق العامة للمستثمرين، وهي عموماً عقود اما تكون قصيرة او متوسطة الامد. في الغالب يتضمن العقد تأجير المرفق لمستثمر للقيام بتشغيله وتقديم خدماته للجمهور مقابل بدل ايجار يدفع الى مؤسسة القطاع العام. ويلتزم المستثمر بتقديم الخدمات للجمهور وفق ضوابط متفق عليها أهمها السعر ونوعية الخدمة (بالإضافة الى التزامه بصيانة المرفق طوال فترة العقد). ويمكن تطبيق هذا النوع من العقود على ايجار الاسواق المركزية والمراكز الترفيهية ومواقف السيارات ... الخ.

ب. عقد البناء – التشغيل – الإعادة (BOOT Build-Operate-Transfer)

يعتبر هذا النمط من المشاريع التي توفر للقطاع العام الية قانونية ذات فوائد "الخصخصة" دون ان يضطر القطاع العام الى بيع الاصول الاستثمارية. من خصائص نظام "البوت" أنها إتفاقية قانونية توفر تمويل من القطاع الخاص لتنفيذ مشروع تعود ملكيته بعد فترة زمنية محددة إلى القطاع العام، وهناك أنماط اخرى عديدة.

يتضح مما تقدم وبموجب هذه العقود يستطيع القطاع العام توفير خدمة للجمهور دون أن يضطر إلى دفع تكاليف هذه الخدمة، حيث يتكفل الطرف الذي تم التعاقد معه بتوفير رأس المال وإنشاء المرفق وتشغيله وفق اتفاق تجاري يتيح للمستثمر إمكانية استعادة رأس المال المدفوع في إنشاء المرفق وكذلك تحقيق ربح مجزي.

من المشاريع المؤهلة لتطبيق هذا النوع من العقود: المصافي النفطية، ومحطات التوليد الكهربائي، والمستشفيات، والمدارس، والطرق وشبكات الإتصال، ومحطات تنقية المياه، وشبكات ومحطات الصرف الصحي، ووسائل المواصلات ذات التكلفة العالية مثل السكك الحديدية أو قطارات الإنفاق... إلخ. وهذا النوع لايتوقف تطبيقه على الدول المتقدمة او الغنية، بل يشمل اغلب الدول منها على سبيل المثال بريطانيا والهند وسنغافورة وماليزيا والادرن ومصر والسعودية والكويت.

حيث تم استخدام هذه العقود في بريطانيا بمشاريع المدارس والطرق والسجون والمستشفيات ... الخ، وفي الكويت بدأت الحكومة باستخدام نظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) منذ عام ١٩٧٠ بطرح ١٠ مشاريع لإقامة مواقف متعددة الأدوار للسيارات وأسواق تجارية، ثم توسعت لتشمل مشاريع اخرى.

للحديث عن الحاجة لهذه العقود في العراق لابد من ايضاح حقيقة الواقع الاقتصادي والمتمثل: اولا بضعف بيئة الاستثمار المباشر، وثانيا: بضعف مؤشرات الاداء الاقتصادي والقدرات الادارية.

ثانيا: ضعف بيئة الاعمال والاستثمار

أ ضعف بيئة الاستثمار:

في الستراتيجية الوطنية للتنمية لوزارة التخطيط لعام ٢٠٠٦، يظهر ان النفقات الضرورية لاعادة الاعمار والتي يتطلب توفرها للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ تساوي ١٨٧$ مليار، وعند احتساب مقدار التخصيصات الاستثمارية الفعلية المخصصة في الموازنة لنفس الفترة، نجد ان مجموعها يساوي تقريبا ٦٦$ مليار . ومن ذلك نستنتج ان نسبة العجز في التخصيصات الاستثمارية تعادل ٦٥٪ تقريبا، وهنا تأتي ضرورة البحث عن مصادر تمويلية أستثمارية.

وعلى الرغم ان البيئة الاستثمارية الحالية تتميز بوجود قانون استثماري يضم الكثير من الحوافز الضرورية، الا ان التحديات التي تواجه رجال الاعمال تتلخص في:

- عدم مرونة اجهزة الدولة في التفاعل المطلوب وغياب العمل بالنافذة الواحدة، ووجود ظواهر متفرقة تتجسد بعدم الانضباط الاداري
- غياب المصارف التجارية التي تستطيع بمرونة عالية الاستجابة السريعة لمتطلبات رجال الاعمال، وضعف تواجد شركات التأمين.

لقد ساهمت هذه العوامل وعوامل اخرى في جعل البيئة الاستثمارية ضعيفة مقارنة بالدول الاخرى. وعند مطالعة المسح السنوي الذي يقوم به البنك الدولي " Doing Business in Iraq " نجد ان نتائج المسح تعكس بدرجة قاسية صعوبة ممارسة النشاطات الاقتصادية. ان هذا العبء الثقيل يتطلب جهدا استثنائيا. من هنا نجد ضرورة العمل على خلق الظروف المناسبة والمشجعة لاستقطاب رجال الاعمال والمقاولين الاكفاء، واصدار التعليمات لتمكين هيئة الاستثمار والوزارات لتقليص الروتين وحصول الموافقات

وانشاء النافذة الواحدة، ووضع ضوابط من شأنها عدم استلام المعاملات غير المتكاملة (للحد من تأخر المعاملات)، ووضع سقف زمني للنظر بالمعاملات، وتسهيل وفتح الاعتمادات المصرفية. كما ان من الجدير ذكره، أن دور اجهزة الرقابة كان ولا يزال لاغراض سليمة لكن النتائج تشير الى انها كانت عقبة في تأخير كثير من الاعمال.

ولدى مقارنة البيئة الاستثمارية في العراق بمجموعة من الدول كمصر، والاردن، وايران، والمغرب، وماليزيا، وسنغافورة (باستخدام بيانات المسح الاقتصادي الذي أعده البنك الدولي العام - Doing Business) لعام ٢٠٠٨، نجد فروقاً كبيرة تؤشر الى ان العراق يمثل نسبيا اصعب بيئة استثمارية. لاشك في ان سهولة البيئة الاستثمارية تنعكس ايجابيا على رفاهية المواطن، فنجد ان التسهيلات الاستثمارية التي توفرها سنغافورة (وهي دولة تفتقر للموارد الطبيعية) تجعل معدل دخل الفرد يعادل ٤٨$ الفاً، في حين ان دخل الفرد العراقي يعادل ٣٦٠٠$ (لعام ٢٠٠٧).

ب.ضعف بيئة الأعمال

بسب الاوضاع التي مر بها الوطن حصل تدهور في الحالة المعاشية والثقافية والصحية للمواطن.. الخ، وتخلف مؤشرات التنمية البشرية بعد ما كان العراق صرحا كبيرا في المنطقة. فعلى سبيل المثال اصبح معدل العمر في العراق ٥٨,٢ في حين في الدول العربية، والبلدان النامية، وعموم العالم ٦٧,٢، ٥٥,١، ٦٨,١ على التوالي. بالمثل عند مقارنة نسبة التعلم في العراق نجد انها: ٧٤٪، في حين النسبة في ايران ٧٧ ٪، والجزائر٧٧٪، والسعودية ٧٨,٨٪ على التوالي.

لقد أنعكس ضعف تلك المؤشرات سلبا على تفاعل المواطن مع مؤسسات الدولة وتجسد ذلك في غياب الشعور بالمسؤولية تجاه الصالح والمال العام وعدم احترام سيادة القانون، ونجم عن ذلك تحديات أمنية وادارية واقتصادية جسيمة. لقد افرزت الحقبة السياسية الدكتاتورية الماضية ممارسات وسياسات بعيدة كل البعد عن الشعور بالمواطنة. فبدلا من حماية حقوق الفرد (المادية والمعنوية) كانت في واقع الحال سببا مباشرا في هدر تلك الحقوق. فولدت تلك الممارسات في نفس المواطن المحروم حقدا جعلته يتأثر من الدولة وممتلكاتها، بكل اسف كانت (ومازالت) ممارسات الفرد عقب الاحتلال تتجسد بالتعدي على المصالح العامة، وهي بذلك تفسر بطغيان الانا والمصلحة الخاصة على المصلحة العامة. ومن وجهة نظرنا فأن العامل الرئيسي في استفحال مشكلات الفساد الاداري والاقتصادي في العراق هو التعارض والتناقض بين المصلحتين، ومن ابرز تداعياتها هي مشكلة ضعف الاداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية.

لقد كشفت دراسة قام بها الكاتب عن العوامل التي تؤثر سلبا في الاداء الحكومي – الاستثماري وهي:

١. عوامل خارجية: تتمثل بتأثيرات الظروف الامنية، وضوابط مؤسسات الرقابة، وغياب البنى التحتية الاستثمارية وسيادة القانون.

٢. عوامل داخلية: خاصة بتنظيم العمل داخل الوزارة (المعنية) وغياب دراسة الجدوى الاقتصادية وكفاءة ادارة التعاقد وعدم وجود الشخص المناسب في الموقع المناسب والادارة السليمة

٣. المجموعة الثالثة: عوامل متعلقة بالتنسيق بين دوائر الدولة، تشمل ضعف تعاون اجهزة الدولة المختلفة، كقرارات اطلاق الصرف (وزارة التخطيط)، وصرف التخصيصات الحكومية (وزارة المالية) وفتح الاعتمادات (البنك المركزي والمصرف التجاري العراقي).

ومما تقدم نجد ان العوامل الداخلية تشير الى عدم ممارسة العاملين لادوارهم بالكفاءة المطلوبة، وان ضعف التنفيذ يمكن ان يفسر(بالتقصير)، الذي يستلزم ايجاد الحوافز الضرورية (المعنوية والمادية)، او(بالقصور) والذي يتطلب تدريب وتأهيل ووضع الشخص المناسب في الموقع المناسب، وان نسبة عالية من ضعف الاداء تعود الى غياب الشعور بالمسؤولية. لاشك في ان لرفع مؤشرات التنمية البشرية دورا في الارتقاء بالانسان في تجاوز التقصير والقصور. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان ظروف الحصار والحروب ادت الى فجوة معرفية وفنية كبيرة وانعكست على ضعف الطاقم الاداري والفني في المؤسسات التنفيذية.

بناء على ذلك ان المشكلة الاقتصادية في تنفيذ المشاريع هي ليست مشكلة الموارد والتخصيصات المالية، بل هي مشكلة ضعف تفاعل الفرد مع العملية الاقتصادية، انها مشكلة عدم الانسجام بين المصالح الخاصة والعامة، والتي تجد تعبيرها في عدم احترام سيادة القانون.

حتى وقت قريب كان رواد الفكر الاقتصادي ينادون باهمية اصدار التشريعات الاصلاحية الاقتصادية، دون الاشارة للوعاء الاجتماعي (بيئة سيادة القانون)، مؤخراً فقد دعا فشل التجارب الاصلاحية في كل من روسيا وبعض دول امريكا اللاتينية وفي البوسنة...الخ، بعض من المحللين الى اعادة دراسة متطلبات الاصلاح الاقتصادي.

في دراسة علمية اعدها (Michael Walker) رئيسFraser Institute تهدف الى تفسير الرخاء الاقتصادي في بعض الدول، وقد شملت الدراسة ١٣٥ دولة. وجدت الدراسة أن تشريع وتطبيق الاصلاحات الاقتصادية عامل مهم، ولكن العامل الاكثر اهمية هو احترام سيادة القانون. واثبت الباحث إحصائيا ان العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية وسيادة القانون اقوى من العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية وقوانين الاصلاح الاقتصادي.

وعلى أساس ماتقدم نستنتج وبشكل قاطع ان رفع مؤشرات التنمية البشرية عامل ضروري يجب ان تكون له اسبقية وأولوية على اي اعتبارات اخرى. إذ يصعب علينا تصور تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد العراقي من دون استكمال متطلبات النهوض بالتنمية البشرية. وعلية نستنتج ان لضعف مؤشرات التنمية البشرية دورا في عدم وجدود التلاحم الضروري بين الفرد والمشاريع العامة.

ثالثا: دور عقود مشاركة القطاع الخاص للعام في ستراتيجية الاقتصاد العراقي ٢٠١١- ٢٠١٤:

لاغراض معرفة اهمية عقود مشاركة القطاع الخاص للعام في توفير السيولة النقدية الضرورية لتمويل الفجوة الاستثمارية، لا بد من تقدير للايرادات والنفقات الحكومية (٢٠١٠ – ٢٠١٤)

الايرادات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ وتنقسم الى :

١) الايرادات غير النفطية: كانت ومازالت الايرادات غير النفطية لا تتجاوز ١٠٪ من الايرادات العامة، ونتوقع مستقبلا ان تنمو نموا ضعيفا من خلال العمل على تطبيق نظام التعرفة الكمركية (الذي تم تاجيل العمل به حاليا) ومن خلال زيادة كفاءة جباية الرسوم. وتقدر هذه الايردات حاليا بحدود ٤ مليار. ولأجل تخطيط هذه الايرادات سوف نفترض ان تنمو بمعدل ١٠٪ سنويا

٢) الايرادات النفطية: تم وضع الافتراضات التالية بخصوص كمية الصادرات النفطية واسعارها وفق قراءة امكانية الانتاج والتصدير المحلية، ووفق مؤشرات السوق الاقتصادية العالمية.

رابعا: الاستنتاجات

مما تقدم يتأكد القول بان عقود مشاركة القطاع الخاص للعام هو الخيار الستراتيجي وللاسباب التالية:

١. انها بالاضافة الى توفير السيولة النقدية الضرورية، تعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة و ادخال ممارسات ادارية جديدة.

٢. انها اداة حاسمة لمعالجة تلكؤ كل من القطاع العام والخاص في الاسراع ببناء البنى التحتية التي طالت من معانات المواطن

٣. انها وسيلة لتحفيز قيام نشاطات اقتصادية اخرى ومن ثم خلق فرص عمل وتنوع في الناتج المحلي الاجمالي.

وبمقابل كل ذلك فأن هذه العقود من الممكن ان تكون نافذة لهدر موارد مالية اذا لم يحكم اتقان استخدامها. ولتلافي ذلك من الضروري العمل على الاسراع بتشكيل وحدة ادارية او مراكز متخصصة بادارة هذه العقود لضمان حسن استخدامها، وتتولى تمويل الدراسات والاعمال الضرورية لاكمال التعاقد بما في ذلك الجدوى الاقتصادية. ومثال ذلك في جنوب افريقيا الوحدة المركزية تقوم بتدقيق قدرة المؤسسات او المحافظات على على دفع المستحقات المالية.

هذه الوحدة الادارية من الممكن ان تكون تابعة الى وزارة المالية (كما في بريطانيا) او الى مكتب رئيس الوزراء (كما في تركيا). كما انها في كندا عبارة عن شركة حكومية مستقلة عن الدوائر الحكومية ولها موازنة سخية لكي تستقطب الكفاءات بأجور متميزة. وفي الفلبين فأن وجودها مستقل عن البيوقرطية الادارية الحكومية. وفي دول اخرى تكون شركة ملكيتها مزدوجة ٥١ ٪ قطاع خاص و ٤٩٪ قطاع عام كما في الهند.

وفي ما يتعلق بتداخل المصالح والانحياز في اتخاذ القرارات فأن دوائر الرقابة يمكن ان يكون لها دور مهم. ديوان الرقابة المالية في بريطانيا يلعب دورا في مراجعة القرارات الخاصة بهذه العقود والتأكد من موضعها.

وتقدم هذا الوحدات الادارية خدماتها لعموم الدولة ولمختلف القطاعات من ضمنها المحافظات. في بريطانيا تقوم هذه الوحدة خدماتها للقطاعات المختلفة بضمنها الحكومات المحلية، غير ان بعض الدوائر مثل مؤسسة السجون ومؤسسة الطرق لها وحداتها الخاصة نظرا لكثرة العقود.

الاقتصادي | العدد (2105)السنة الثامنة -الثلاثاء (19) نيسان 2011

انتاب أداء المصارف الخاصة عدد من الاشكاليات التي وصفها الخبراء انها بنيوية وهيكلية ، ما دعا الى ضرورة التوقف عند العدد اللافت للنظر للمصارف الخاصة ومدى مساهمة هذه المصارف في التنمية تحقيقاً للاستقرار الاقتصادي المنشود في ظل اقتصاديات السوق .

المصارف الخاصة إلى أين ؟

تحقيق/ ليث محمد رضا -- صابرين علي

(المدى الاقتصادي) ناقشت هذه الاشكاليات مع عدد من الخبراء والمراقبين عبر التحقيق التالي :

خبراء

قالت الخبيرة الاقتصادية د.اكرام عبد العزيز: ان المصارف الخاصة تحتاج الى إعادة هيكلة من حيث تنوع رأس المال وتنويع اتجاهات النشاط المصرفي واعادة النظر بأسعار الفائدة لما يخدم العراق في مرحلة البناء.

واضاف عبد العزيز: ان المصارف الخاصة ينبغي ان تكون على وفق بنى تحتية لإعادة تطوير العراق من خلال دور حقيقي لدعم المصارف القطاعية للمشاريع من خلال الإقراض.

وتابعت عبد العزيز من الضروري دمج المصارف الضعيفة لكي تقوي مركزها وتعزز رصانتها وتمارس نشاطا مصرفيا حقيقيا داعما للتنمية . فتحتاج الى تفعيل دورها في اقراض القطاعات الفاعلة مع اعادة النظر بأسعار الفائدة ولا يمكن ان تقدم نشاطا فعليا.

وأشارت عبد العزيز الى ان المقترض لأغراض البناء قد يتراجع عن المشروع بسبب سعر الفائدة وتعقيد الضمانات.

وقالت الخبيرة الاقتصادية عامرة البلداوي: ان هذه المصارف لها أهمية كبيرة ودور مهم في تفعيل الانتاج ودفع عجلة التقدم الى الأمام وبالمقابل يحتاج الى معدات وضوابط توضع من قبل وزارة المالية فإن حركة هذه المصارف تحتاج الى قدرة اكثر وامكانية اكبر لانها افضل حتى من المصارف الحكومية.

واضافت البلداوي: في جانب القروض التي لا نجدها في المصارف الحكومية وتحتاج ايضا الى تكنولوجيا في عملها وفي هذا الحد الأدنى من التطور حتى يجعل من المواطن يثق بعملها ويلجأ الى التعامل معها فيجب عليها ان تقدم بالمقابل تسهيلات مصرفية اكبر وتقلل من نسبة الفائدة وبالضرورة التقليل من حجم الفوائد وهذا كله يساعد زيادة الانتاج وتشغيل الاعداد الكبيرة من البطالة والتخلص منها.

من جانبه قال الخبير باسم عبد الهادي: ان تقييم أداء المصارف الأهلية من قبل معظم المتخصصين كان ولازال غير واضح المعالم ، فتأسست هذه المصارف في دور ضعيف وهذا الامر يعود الى مجموعة من الاسباب والعوامل ومنها وجود مصارف حكومية كبيرة ومهيمنة على العمليات المصرفية تمتلك نسبة كبيرة من النقد مما يجعلها تستحوذ على العمل المصرفي فيعملون في سوق منافسة والمنافس قوي في بيئة غير متكافئة وعدم قدرتها لاعطاء القروض القليلة بسبب تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد.

وأضاف عبد الهادي: ان الجمهور الذي يثق في المصارف الحكومية اكثر من الخاصة ودعوى الناس على انها ذو ثقة وأمان اكثر مبيناً ان قلة موجودات المصارف الأهلية يعد سببا اخر في ضعف دورها فإن معظمها صغيرة واهلية واعتمدت في الفترات السابقة على الإيداع الليلي للبنك المركزي.

وتابع عبد الهادي: تعد مشكلة الائتمان المصرفي من المشكلات الرئيسية فهي تنصرف الى اعتماد القروض السريعة والتجارية مما يلجئهم الى الإقراض وعدم الاستفادة منها بالنسبة للمواطنين العاديين.

وبين عبد الهادي: ان طلب البنك المركزي في زيادة رأس المال الى ٢٥٠ مليارا خلال فترة زمنية كانت الدافع لدخولها الى سوق الأسهم والسندات لكي ترفع رؤوس أموالها والبعض يقر ان عملها عائلي وهو ليس بالعمل المنشود لتنشيط الاقتصاد وهذه معظم الاسباب التي أثرت بدورها على انحسار دور هذه المصارف وفي حين اخر نجد ان البعض من هذه المصارف حاول ان يواكب تسويات التكنولوجيا للبطاقات الائتمانية فإن أعمال التكنولوجيا بصورة عامة لعمل هذه المصارف يحتاج الى مشروع متكامل من جميع الجهات بحيث يمكن من خلالها دفع الجمهور الى استعمال النقود الالكترونية.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون: بالتأكيد نتعامل في منهاج واحد فهناك مصارف تعمل في برامج رصينة ولها قواعد خاصة وحتى افضل من المصارف الحكومية وبالمقابل توجد مصارف خاصة لا توجد شفافية في عملها وتقع المسؤولية على البنك المركزي الذي يعد الجهة الرقابية ، فضلاً عن الدور الذي يفترض ان تضطلع به مجالس الإدارة للارتقاء بأداء المصارف تأتي بمدراء وخبراء وامكانيات يمكن الحصول من خلالها على نتائج اعلى فيما يخص زيادة الانتاج والتعامل مع الجهات الإدارية.

وأضاف انطون: تمتلك بعض الجهات الإدارية في المصارف الخاصة الكفاءة والخبرة المصرفية المهنية المتخصصة وتمتلك أرضية رصينة في التعامل وليس مخزنا للنقود ولكن عمليات مصرفية حقيقية .

ومن مهام البنك المركزي القيام بعمليات التفتيش والرقابة وهو يمتلك جزءا من الاحتياطي ويتمكن من خلال هذا الجزء رفع أرصدة هذه المصارف وبالمقابل الجهات المالية هي المسؤولة عن قرارات وزارة المالية، ويمكن من خلال البنك المركزي ايضاً إذاعة الثقة بالمصارف الخاصة بين الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والناس في العمل الجيد لهذه المصارف وإمكانية الثقة بها.

جمهور المستهلكين

اجمع عدد من الجمهور والمستثمرين على انهم يعانون في تعاملهم مع المصارف الخاصة من تعقيد الإجراءات الضمانية اضافة الى ارتفاع نسب الفائدة مطالبين بإصلاحات لجعل تلك المصارف أداة للتنمية على حسب قول المستهلك: إياد علي الذي قال انه اخذ قرضا من احدى المصارف الأهلية بقيمة ٢٠ مليون دينار وقد كان القرض بضمان قطعة ارض يمتلكها بقيمة ٣٥٠ مليون دينار.

وأضاف علي: هذا أمر غير منطقي انا كنت اعيش في اوربا واعلم جيدا كيف يتم التعامل المصرفي هذا ليس ضمانا بل مؤشر خطير يهدد التنمية.

فيما قالت المستهلكة الاء جواد: انني لا افضل التعامل مع المصارف الاهلية لاني لا اثق بها بعد الذي تناقلته وسائل الاعلام من حالات فساد وسرقة فلا امن على أموالي.

فيما قال المستهلك عمر حامد: لا فرق لدي بين المصارف الخاصة والحكومية فكلها صعبة التعامل ولا تثق بالمواطن وتطلب منه ضمانات اكبر من قيمة القرض وهذا غير منطقي ويجب ان يتوقف

المصارف التجارية

وقد ذكرت دراسة ماجستير مختصة بالمصارف أعدت في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية من قبل الباحث ميثم فريد راضي الحكيم "أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل(٢،١). (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية)، ان المصارف التجارية المحور الأساسي لتنمية القطاعات الاقتصادية في أي بلد بغض النظر عن النظام السياسي. ويعد رأس المال في المصرف المحور الرئيسي للعمل المصرفي بوصفه هامش أمان للمودعين وحاجزا واقيا من المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، وبشكل خاص مخاطر الائتمان المصرفي.

وقد أوصت الدراسة إدارات المصارف التجارية العراقية على إيجاد آلية للسيطرة على نسبة كفاية رأس المال وجعلها وفق المقررات الصادرة عن لجنة بازل ، وضبط عملية الائتمان المصرفي والاهتمام بإدارة المخاطر الائتمانية ومعالجتها وصياغة إستراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال عند المستوى المناسب والمطلوب إذا مازالت المخاطر الائتمانية ، مع دعم وتطوير الرقابة المصرفية بمستوياتها كافة.

الاقتصادي | العدد (2105)السنة الثامنة -الثلاثاء (19) نيسان 2011

المعايير العالمية

نتيجة للتوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية وامتداد نشاط البنوك عبر حدود دولها، ظهرت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى الدولي بحيث يضمن درجة كافية من الرقابة المصرفية وحدا أدنى من الأمان لأموال المودعين والحفاظ على درجة عالية من المنافسة.

ولقد تمّ إنشاء بنك التسويات الدولي (BIS) في مدينة بازل السويسرية في عام ١٩٣٠ بغرض تعميق العلاقة بين البنوك المركزية دولياً وتحفيز التعاون فيما بينها، وإمداد تلك البنوك بأدوات إضافية تمكنها من الرقابة المالية على عمليات بنوكها المحلية عبر الحدود مما يخلق مزيداً من الاستقرار والأمان في الأسواق المالية العالمية وذلك من خلال تنظيم حركة تدفقات رؤوس الأموال بين البنوك دولياً، وخلق التوافق بين التشريعات المنظمة لأعمال الجهاز المصرفي محلياً وعبر الحدود الدولية.

وبهذا يصبح بنك التسويات الدولي منتدى دوليا للتعاون بين البنوك المركزية على المستوى النقدي والمالي في مجال الرقابة المصرفية ومجال ضمان حد أدنى من الأمان للجهاز المصرفي عالمياً والعمل على تحفيز التنافس.

اتفاقية بازل الأولى

انبثق من بنك التسويات عام ١٩٧٤ لجنة بازل للرقابة المصرفية Basle Committee on Banking Supervision (BCBS) ، ولقد أنشأت بعد أزمة البنك الألماني هبستات والبنك الأمريكي فرنكلين وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاثة جوانب:

١ .فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.

٢ .التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.

٣ . تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي برمته ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية. وفي هذا المجال فقد نشرت اللجنة أوراقا بحثية متعددة تحتوي على الخطوط العريضة التي تعتقد أنها سوف تحقق تلك الغايات.

وكان من أهم منجزات لجنة بازل، الاتفاقية التي تمَّ التوصل إليها في عام ١٩٨٨ والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل. وكانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي؛ وقف الهبوط المستمر في رأسمال المصارف العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي.

ومن أجل ذلك وضعت لجنة بازل مقياساً للمخاطر وصنفت كافة أصول المصارف إلى أرفع فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ طبقاً للمخاطرة الائتمانية للمقترضين. فمثلاً:

. القرض الذي يقدم إلى شركة أو مؤسسة قطاع خاص يمثل مخاطرة ١٠٠ ٪ .

. قرض يقدم إلى الحكومة أو مؤسسة حكومية يمثل مخاطرة تبلغ صفر ٪ .

. القروض بين المصارف المحلية تمثل مخاطرة ٢٠ ٪ .

تتطلب منهجية لجنة بازل الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال مقارنة بإجمالي الأصول المقومة طبقاً للمخاطر بنسبة ٨ ٪ .وتتميز الاتفاقية بالسهولة في مجالات التطبيق والمقارنة والإشراف والمراجعة. ولقد أدى تطبيقها إلى وقف التدهور في معدلات رأسمال المصارف.

اتفاقية بازل الثانية

برزت أسباب عدة فرضت إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى، أهمها:

.التطورات السريعة والأساليب الحديثة خصوصاً في التكنولوجيا التي ساهمت في تقديم العديد من الخدمات المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المالي عالميا.

.إن تقسيم المخاطر إلى أربع فئات فقط هو تقسيم غير كاف لعكس صورة شاملة ودقيقة عن جودة أصول المصرف.

. التجديدات التي حدثت في العمليات المصرفية والتي كان هدفها الأساسي تفادي الآثار السلبية لمعيار بازل مثل التوريق (تحويل القروض إلى سندات قابلة للتداول في السوق) والمشتقات الائتمانية التي نشأت جزئياً بسبب قواعد لجنة بازل وأدت إلى إنقاص في فعالية الاتفاقية.

. رغم نجاح اتفاقية لجنة بازل في زيادة رأسمال المصارف عالمياً خلال العشر سنوات الأخيرة إلاّ أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاماً ومجرد خطوط عريضة يمكن إتباعها.

وعلى هذا الأساس كان هناك عدة مبادرات لتطوير اتفاقية بازل أهمها:

مشروع غولدستين لتقوية المعايير المصرفية الدولية

يهدف إلى تحقيق ما يلي:

– إفصاح وشفافية أكبر لدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي، بحيث توضع معايير للحد الأدنى من الشفافية التي يجب توفرها في هذا المجال.

– تغيير معيار كفاية الرأسمال الدولي المعمول به حالياً، بحيث يفرق بين نوعين رئيسين من الأنظمة المصرفية الدولية. النوع الأول وهو يختص بالدول التي ما زالت تعاني من عواقب ومشاكل الأزمات المصرفية وهي أكثر مخاطرة من غيرها وبالتالي يجب أن تكون نسبة الكفاية الرأسمالية على الأقل ١٢ ٪ سواء كانت تلك الدول نامية أو صناعية. أما النوع الثاني من الدول فهي الدول التي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار في جهازها المصرفي وتكون درجة المخاطرة فيها معقولة وبالتالي تبقى على المعيار المعمول به وهو ٨ ٪ .

– إعطاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً أكبر للرقابة على الأعمال المصرفية ذات الطابع الدولي وإعطائهما حق إصدار تحذيرات خاصة بكل دولة في حالة ازدياد مؤشرات خطورة الجهاز المصرفي وانكشافه.

– الحث والتحفيز على تخصيص البنوك التجارية المملوكة للحكومات بحيث تزيد التنافسية بين البنوك محلياً ويتقلص دور الدولة. ويكون للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور فعال في ذلك أيضاً.

مقترحات صندوق النقد الدولي

تتمثل أبرز المقترحات في تعزيز دقة تصنيف المخاطر الائتمانية وزيادة الاعتماد على وكالات التصنيف العالمية في هذا المجال . ولكن يؤخذ على هذا الاقتراح فشل وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات النقد الآسيوية قبل حدوثها في ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ وأخيراً في الأزمتين الأرجنتينية والبرازيلية. كما أنه يؤدي إلى وضع سلطات أكبر مما ينبغي في أيدي وكالات التصنيف، خصوصاً وأن الدول النامية التي تمر بمرحلة التحول تتخوف من عدم عدالة التصنيف. يضاف إلى ذلك أن وكالات التصنيف نفسها ليست متحمسة لهذه المهمة أو الدور شبه الحكومي. وقد تركز النقاش على الاهتمام بشروط اختيار وكالات التصنيف مع الأخذ في الاعتبار أنظمة التصنيف الداخلي الخاصة بالمصارف المحلية.

وشملت مقترحات الصندوق أيضاً زيادة الدور الإشرافي والعمل على خلق التنسيق والتوافق بين الأنظمة المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية. إضافة إلى الاتفاق على تقديرات نوعية تعكس كفاءة الإدارة المصرفية وقوة الأنظمة والرقابة المالية وسلامة التخطيط الاستراتيجي.

الاقتصادي | العدد (2105)السنة الثامنة -الثلاثاء (19) نيسان 2011

أزمة السكن وفشل السياسة الإسكانية

ميعاد الطائي

في ظل غياب الخطط الستراتيجية الساعية للنهوض بواقع الإسكان في العراق لم تنجح الإجراءات الترقيعية التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة على حكم العراق منذ عقود طويلة حيث فشلت في معالجة مشكلة السكن المتفاقمة عاما بعد عام لنشهد أزمة حقيقية تزداد كلما ازداد النمو السكاني في البلاد ،ما تسبب في حرمان المواطن من العيش بأمان وسلام في مسكن يؤمن له الاستقرار ويوفر له ولعائلته كرامة العيش . الأمر الذي عكس فشل السياسة الإسكانية التي انتهجتها الحكومات ووزاراتها المسؤولة عن هذا القطاع المهم والتي تعاقبت على إدارة البلاد خلال الفترة الماضية .

وبالإضافة إلى فشل السياسة الإسكانية في العراق فان هناك أسبابا أخرى كانت لها علاقة مباشرة بالأزمة تمثلت بارتفاع أسعار الأراضي وتزايد بدلات الإيجار من جراء التشريعات القانونية الخاطئة والمسؤولة عن تنظيم سوق العقار الأمر الذي أدى إلى فوضى في هذا القطاع ساهمت في عزوف القطاع الخاص عن التوجه الى الاستثمار في قطاع الإسكان بالإضافة الى عجز المواطن عن تشييد سكن لارتفاع أسعار المواد الإنشائية التي شحت في الأسواق بسبب توقف الكثير من المنشآت العراقية بعد ٢٠٠٣ لأسباب أمنية .

ومن الأسباب المهمة التي أدت الى تراجع قطاع الإسكان هو غياب التمويل الذي يعد حجر الزاوية في أية ستراتيجية إسكانية ،حيث ترتبط درجة نجاحها بنجاح وسائل التمويل وفي خلق قنوات ووسائل فعالة لتوفير الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات المعنية ببناء الوحدات السكنية

وتختلف أشكال ومؤسسات التمويل من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي والمالي فيها ،وكذلك تختلف شروط وأشكال الإقراض وأنواعه تبعا لمقدار الأموال التي يجب إنفاقها لبناء الوحدات السكنية المطلوبة حيث غابت القروض الخاصة بالبناء والمقدمة من المصرف العقاري ومصارف اخرى للمواطن، مما ساهم في تفاقم الأزمة في العراق حتى وصل العجز الى ما يقارب المليونين

وحدة سكنية قابلة للزيادة متناسبة مع النمو السكاني المستمر .

وحسب دراسات شاركت في إعدادها منظمات غير حكومية وتقارير نظمتها شركات عالمية فان العراق بحاجة الى اكثر من ١٥ عاما من اجل ان يتجاوز أزمة السكن الخانقة في الوقت الذي أكدت وزارة الإسكان العراقية حاجة البلد الى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية من اجل القضاء على الأزمة لان العراق وكما يعرف الجميع يعاني من بنية تحتية متهالكة ورثها عبر الحكومات السابقة إضافة إلى ظروف الحروب التي مر بها والحصار الاقتصادي الذي تعرض له البلد ضمن العقوبات الدولية بعد ١٩٩١ .

كل هذه الظروف الصعبة ساهمت في أزمة حقيقية دفع فاتورتها المواطن البسيط ولذلك يجب التعاون من اجل معالجتها عن طريق إعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا في الاستثمار في هذا القطاع إضافة الى دخول الشركات الأجنبية ومعداتها للمشاركة في هذه المهمة .

هذا من جانب ومن جانب آخر لابد من توفير الدعم المالي المناسب للجهات العاملة في هذا القطاع كما أسلفنا إضافة إلى ضرورة إعادة بناء البنية التحتية للمشاريع والمنشآت الصناعية المرتبطة بهذا الجانب كمعامل الحديد والصلب ومعامل السمنت والطابوق .

ولقد اقر البرلمان العراقي السابق قانون الاستثمار الجديد في العراق رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦، ووفقاً للقانون فأن الهيئة الوطنية للاستثمار تعتبر مسؤولة عن كافة المشاريع الاستثمارية الستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها التي أجرى عليه مجلس النواب تغييرات واسعة نهاية عام ٢٠٠٩.

وكان مجلس الوزراء قد أعلن في عام ٢٠٠٧، عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الأعمار والإسكان وعضوية كل من وكلاء وزير المالية، وزير التخطيط ، وزير البلديات والأشغال، وأمانة بغداد، للقضاء على أزمة السكن المتفاقمة في العراق، من خلال إنشاء مجمعات سكنية في العراق لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط، ودون المتوسط.

وقد أعلنت وزارة الإسكان والأعمار العراقية في وقت سابق عن خطة لبناء ٢٨ مجمعا سكنيا في عموم المحافظات العراقية، يضم كل مجمع منها ٥٠٤ وحدات سكنية، سيتم توزيعها على ذوي الدخل المحدود .

نتمنى ان تكون هذه الإجراءات كفيلة بحل أزمة الإسكان وان لا تبخل المؤسسات الحكومية والسلطة التشريعية في تقديم التسهيلات والتشريعات اللازمة لتمكين القطاع الخاص والمستثمرين من أداء مهمتهم في القضاء على هذه المشكلة .

السياحة في العراق والحاجة لستراتيجية واضحة

إياد مهدي عباس

يحتل قطاع السياحة مكانة مهمة في اقتصاديات الدول التي تدرك أهمية هذا القطاع وتوليه الاهتمام المناسب باعتباره رافدا حيويا من روافد التنمية الاقتصادية وذلك للأرباح التي يجلبها من العملات الصعبة من خلال استقباله للسواح الأجانب ،إضافة إلى تشغيله لقطاع كبير من الأيدي العاملة في البلد ومشاركته في القضاء على نسبة مهمة من البطالة .

ولقد ظهرت السياحة منذ القدم لحاجة الإنسان للسفر والتنقل من مكان إلى آخر كنشاط طبيعي لعدة أسباب منها اقتصادية ومنها طبيعية تعكس الرغبة في الاطلاع والتعرف على مناطق سياحية وأثرية ودينية جديدة للاستمتاع بروعتها والتعرف على أسرارها .

ولقد شهد هذا القطاع تناميا سريعا نظرا للتطور العلمي والتكنولوجي في جميع مجالات الحياة المتعلقة بالسياحة وأهمها وسائل النقل والاتصال وتطور الخدمات السياحية في مجال الفندقة والخدمات والطيران وباقي المجالات الأخرى، ماساهم في توسع قطاع السياحة ليشمل السياحة الثقافية والعلاجية والجبلية والبحرية .

والعراق يمتلك الكثير من مقومات السياحة فهو يمتلك التاريخ والآثار والمراقد الدينية والموروث الثقافي إضافة الى الطبيعة الجميلة الا إننا لم نجد الاهتمام الكافي بهذا القطاع المهم بالرغم من ان السياحة باتت اليوم ركنا مهما وداعما أساسيا للاقتصاد الوطني في أي بلد حيث تعتمد الكثير من الدول على السياحة في دعم اقتصادها .

فمصر على سبيل المثال ووفقاً لوزارة السياحة المصرية قد حققت في ٢٠٠٩ إيرادات من السياحة بلغت حوالي ١١ مليار دولار. وزار أكثر من ٧ ملايين سائح البلاد في النصف الأول من ٢٠١٠. وتهدف مصر إلى اجتذاب ١٥ مليون سائح للعام بأكمله.

وفي الأشهر السابقة على الأزمة، بلغت إيرادات مصر من السياحة حوالي ٢٨٠ مليون دولار أسبوعيا.

إلا ان الأوضاع الأخيرة والتدهور الأمني قد اثر سلبا على السياحة في مصر وهي نتيجة طبيعية حيث تتأثر السياحة في أي بلد بالملف الأمني والاستقرار السياسي مما دعا حكومات أجنبية كثيرة مؤخراً إلى منع أفواج السياحة من مواطنيها من التوجه إلى مصر .

وأوضحت الإحصائيات أن خسائر قطاع السياحة خلال شهر فبراير/شباط الماضي بلغت٤٤٠ مليون دولار (٢,٥٩٦ مليار جنيه)، حيث بلغ الإنفاق السياحي ٢٨٥ مليون دولار خلال فبراير/شباط الماضي مقابل ٨٢٥ مليون دولار خلال فبراير/شباط ٢٠١٠، حيث تراجع أعداد السائحين القادمين إلى مصر خلال شهر فبراير/شباط الماضي ٢٠١١ مقارنة مع فبراير/شباط ٢٠١٠ بنسبة٨٠ في المئة.

وأوضحت أن أعداد السائحين القادمين إلى مصر من مختلف مناطق العالم بلغت ٢١١ ألف سائح مقابل ١,١ مليون سائح خلال فبراير/شباط من عام٢٠١٠، حيث إن قطاع السياحة كان من أكثر القطاعات تأثراً بالأحداث الأخيرة.

وقال رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أبو بكر الجندي في تصريح له، إن خسائر قطاع السياحة خلال شهر فبراير/شباط الماضي بلغت٤٤٠ مليون دولار.

وأدت تلك الاضطرابات الى آثار سلبية حادة على اقتصاد مصر، وألحقت أضراراً أيضاً بصناعة السياحة، وهي مصدر مهم للنقد الأجنبي، وتشكل أكثر من ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

من هنا يمكننا ان ندرك بان السياحة باتت مصدرا مهما للتنمية تعتمد عليه الدول في توفير إيرادات كبيرة . ولابد لنا في العراق من استغلال ما حبانا الله به من نعم كثيرة كالآثار وتراث ومدن مقدسة وطبيعة جبلية خلابة في شمال العراق لكي نقوم بتطوير قطاع السياحة وتنشيط هذا القطاع من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لبناء المشاريع السياحية وكل ما يتعلق بها من طرق مواصلات ومطارات وفنادق وتدريب الكوادر الفنية على الخدمات الحديثة وتسخير كل الطاقات في هذا الاتجاه بما في ذلك الإعلام الذي يجب ان يلعب دوره في الترويج للسياحة الداخلية واستقبال السواح الأجانب، إضافة الى الحاجة الى تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد ، سيما ونحن نعيش تجربة نجاح السياحة الدينية حيث أعلنت وزارة السياحة العراقية أن عدد السائحين الأجانب الوافدين لزيارة العتبات الدينية في عام ٢٠١٠ في العراق بلغ ١,٥ مليون سائح، حصل العراق على مليار دولار نتيجة لذلك وهو رقم جيد بالقياس لقطاع واحد من قطاعات السياحة التي من الممكن استثمارها بشكل أكبر في باقي القطاعات كالآثار والطبيعة المتمثلة بالجبال والاهوار إذا ما تمكنا من وضع ستراتيجية عمل تعتمد على تعاون الجميع من اجل تفعيل هذا القطاع المهم خدمة للاقتصاد العراقي وتنويع إيرادات الدخل الوطني ..

الاقتصادي | العدد (2105)السنة الثامنة -الثلاثاء (19) نيسان 2011

عندما تغيب مقومات الإصلاح الاقتصادي

محمد صادق جواد

يجب ان نعترف بان مسألة الإصلاح الاقتصادي في العراق مازالت في بدايتها وتعاني الكثير من المشاكل حيث ظلت السياسة الاقتصادية المعتمدة في البلاد منذ ٢٠٠٣ وحتى الان غير قادرة على استيعاب وتطبيق مفهوم الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على تنوع الموارد المالية ويقوم على تنشيط فعاليات اقتصادية مهمة لكي تكون رافدا مهما وحيويا في تنشيط الاقتصاد الوطني ، ولهذا نجد بان الاقتصاد العراقي ظل يعتمد وبشكل كبير على عائدات النفط وبنسبة قد تتجاوز ٩٣٪ وهذا ما يلغي دور باقي القطاعات المهمة في بناء الاقتصاد العراقي الجديد كقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة .

ولا بد من الإشارة هنا الى ان إهمال هذه القطاعات المهمة قد تسبب في مشاكل جديدة أضيفت الى المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتراكمات التي أخذت تزداد في السنوات الأخيرة حيث ساهم توقف الإنتاج في الصناعة الوطنية وإهمال المنشآت الصناعية والمعامل الحكومية والأهلية الى تفشي ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة إضافة الى ظهور الحاجة الى استيراد البعض من المنتجات التي كانت تنتجها تلك المعامل لتعويض الطلب عليها من قبل السوق الا إننا وجدنا ان سياسة الاستيراد لم تكن وفق خطط مدروسة إنما جاءت وفق ما يمكننا تسميته بالفوضى العارمة في عملية الاستيراد وتم إغراق السوق بالبضائع الرديئة والبعيدة عن القياس والسيطرة النوعية وبغياب قانون التعرفة الكمركية الذي تم إقراره ثم تم تأجيل تطبيقه لأسباب سياسية تتعلق بالأوضاع المضطربة في المنطقة العربية والخوف من تداعيات تطبيقه وتأثيره على استقرار الأسعار في السوق العراقية مما تسبب بإضعاف الاقتصاد وتسريب العملة الصعبة في مجالات غير مهمة وكل هذا ساهم بطريقة او بأخرى في إبعاد القطاع الصناعي عن لعب دوره في تنشيط الاقتصاد العراقي والمشاركة في معالجة مشاكله .

ولانستغرب اليوم ابتعاد الصناعة الوطنية عن تلبية احتياجات السوق العراقية بل أكثر من ذلك حيث نجد ان قطاع الصناعة أصبح خارج العملية الاقتصادية برمتها بالرغم من ان السوق العراقية تعد من أهم الأسواق الاستهلاكية في المنطقة نظرا لحجم المستهلك والطلب الكبير على المواد الاستهلاكية سيما والعراق يخرج من حقبة الحصار والعقوبات الاقتصادية التي مر بها البلد مما يزيد من حاجة المواطن للبضائع الضرورية.

وما ذكرناه عن القطاع الصناعي ينطبق أيضا على القطاع الزراعي والسياحة وباقي القطاعات التي تحتاج جميعها الى تشريعات وقوانين اقتصادية تنضم عملها ونشاطاتها بالاتجاه الصحيح وفق ما تتطلبه المرحلة الراهنة ونقصد هنا مرحلة الانتقال من اقتصاد الى آخر ومحاولة الحكومة في الانتقال الى اقتصاد السوق والتي تحتاج الى مقومات تأتي من خلال خطوات صحيحة يجب اتخاذها ومنها إعادة بناء البنية التحتية وتفعيل القوانين المهمة وإضافة بعض التعديلات الضرورية لها بما يتلاءم مع الوضع الحالي كقانون الضرائب وقانون التعرفة الكمركية وقانون الاستثمار وتفعيل المبادرة الزراعية ودعم القطاعات الأخرى من قبل الحكومة من خلال الدعم المادي المتمثل بتقديم القروض وتذليل العقبات التي تقف دون تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وأخيرا لابد ان نعترف بان إهمال القطاعات الاقتصادية ليست المشكلة الوحيدة في عدم تطور الاقتصاد العراقي ،بل ان هناك العديد من المعوقات منها التأثير السلبي للتجاذبات السياسية وما تخلفها من تداعيات أمنية وعلاقة الحكومة المركزية اقتصاديا بالحكومات المحلية على تقدم الملف الاقتصادي حيث تساهم هذه التجاذبات بعدم تشجيع المستثمرين على الدخول في السوق العراقية بالرغم من المحاولات التي تبذلها الكثير من المنظمات الاقتصادية العراقية الحكومية والغير حكومية والتي بذلت جهودا متميزة من اجل تنشيط عملية الاستثمار من خلال الندوات والتجمعات الاقتصادية وتقديم الدراسات والمقترحات للحكومة والمؤسسات الاقتصادية في البلد إلا ان هذه النشاطات لن تكون ذات جدوى وستبقى حبرا على ورق ومجرد خطابات رنانة من دون ان نهيئ الأرضية الحقيقية للإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة بتوفير بيئة اقتصادية مثالية من خلال التوافق السياسي والوصول الى التشريعات الحقيقية التي تخدم الاقتصاد العراقي وتساهم في حل جميع مشاكله المتراكمة ..

البطالة وسوق العمل

إيمان محسن جاسم

توقفت كثيرا أمام التقرير الذي صدر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية حول البطالة وواقع الشباب في الوطن العربي، والذي دعى إلى سرعة معالجة تحديات البطالة التي تواجه الشباب العربي.

ومن خلال نظرة سريعة لهذا التقرير نجد بإن هنالك حاجة لتسخير التعليم من أجل التوظيف، وهو ما سيسهم في حل البطالة،و على الرغم من وجود مخرجات للتعليم فإنها لا توظف بالشكل المطلوب أو ما يتناسب وسوق العمل أو ما بات يعرف بالشراكة بين التعليم وسوق العمل والتي تشكل نقطة مهمة ومفصل من مفاصل معالجة البطالة أو بعبارة أدق التوزيع السليم للقوى العاملة وفق احتياجات سوق العمل.

وأشار التقرير لنقطة مهمة تتمثل بأن العالم العربي واقتصاده حافظ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب ٥ في المائة سنويا على مدى السنوات العشرة الأولى من هذا القرن، وهو معدل أعلى بكثير من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ ١,٥ في المائة، أو المتوسط العالمي البالغ ٢,٥ في المائة، فإن الأرقام المقلقة للبطالة قوضت بالإنجازات المتحققة وعلى ما يبدو بأن القائمين على الاقتصاديات العربية كانوا يراعون الجانب الإعلامي والارتباطات بصندوق النقد وغيرها من المنظمات العالمية على حساب تجاوز مشاكل البطالة في بلدانهم وهذه الحالة تكاد تتشابه في أغلب البلدان العربية .

والتقرير في جانب آخر منه لم يغفل دور و أهمية القطاع الخاص في عملية المشاركة في الحل، حيث يمكنه توفير فرص عمل مباشرة للشباب الذين يواجهون صعوبة في الحصول على عمل نظرا لافتقارهم إلى المهارات والخبرة العملية خاصة في الدول التي تعاني من نسبة أمية عالية ، إذ يحقق التدريب العملي وبرامج التعاون فارقا حقيقيا بالنسبة إلى الشباب. وخلص التقرير إلى أن حل هذه المشكلة يقتضي معالجة شاملة ومشاركة واسعة النطاق لكل الجهات المعنية والحكومات وأصحاب الأعمال الخاصة ومقدمي خدمات التعليم والمجتمع المدني والطلاب، حيث يعاني ٢٥ في المائة من الشباب العربي من البطالة، وينعكس هذا على مجمل نواحي الحياة وفي مقدمتهم الخسائر الاقتصادية الناجمة جراء هذه البطالة مضافا إليها الإضرار الاجتماعية .

ومن الضروري هنا أن نؤكد بأن أغلب الدول العربية ومنها العراق بالتأكيد لا تسعى لتفعيل دور القطاع الخاص وإعطائه الدور المناسب له في القضاء ليس على البطالة فحسب بل حتى على سلبيات الاقتصاد خاصة وان أغلب اقتصاديات دول المنطقة أحادية تعتمد على واردات النفط بنسبة عالية جدا .

وبالتالي فمن الضروري عقد شراكات بين مؤسسات المجتمع من حكومات وشركات قطاع خاص وغيرها لبحث إمكانية طرح خارطة طريق لاحتواء أزمة البطالة في الفترة المقبلة ووضع البرامج الخاصة بهذا الشأن من أجل توفير المزيد من الوظائف ، لأن الحكومات لا تستطيع بمفردها التصدي للتحديات القائمة في مجال سوق العمل، بل يجب أن تشمل الجهود كل الأطراف المعنية، من أجل تحقيق نتائج ملموسة وسريعة وعملية .

ونجد أيضا بأن التقرير المشار إليه يؤكد بأن القطاع الخاص يمكن أن يشكل قوة دافعة وفاعلة لتحقيق تغيير إيجابي لضمان حصول الشباب على التدريب الصحيح والمهارات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة، كما يحدد القطاع الخاص فرصا للاستثمار.

وينبغي لنا أن نعرف إن ثلث مجموعة السكان في المنطقة العربية تحت سن الخامسة عشرة في الوقت الحالي، والثلث الثاني يتراوح عمره بين الخامسة عشرة والتاسعة والعشرين عاما، ونتيجة لذلك فإن عشرات الملايين من الشباب سينضمون إلى القوى العاملة في المنطقة على مدار السنوات العشر القادمة، وسيحتاجون إلى البحث عن وظائف سواء في وطنهم أو في الدول الأخرى.

معالجة مشاكل معاصرة بأدوات عتيقة في دولة حديثة ، على هامش ملتقى العراق ومنظمة التجارة العالمية وملتقى الاستثمار والتجارة اللذين عقدا في بغداد خلال النصف الاول من نيسان 2011

قانون التعريفة الكمركية وإجازات الإستيراد في العراق

علي محمود الفكيكي

تعاني الصناعة العراقية من كساد منتجاتها واعراض المستهلكين عنها وتوقف معاملها. وكثيرا" مايعزى ذلك (خطأ") الى تعطيل العمل بقانون التعريفة الكمركية ، وتحرير الاستيراد ورفع القيود عنه ، وانفتاح السوق العراقية امام الاستيرادات الخارجية وما اشتمل عليه من تدفق للسلع والمواد . فرأت الحكومة الأخذ باجراء بسيط يبدو انه لم يكلفها عناء" وهو العودة الى السياسات التجارية التي سادت العراق والعالم العربي في سني الستينيات من القرن الماضي ، وهي سياسات الحماية الكمية والسعرية ، واخضاع الاستيراد للاجازة ومايتصل به من اجراءات.

التعليق والرأي:

ان الصناعة والسوق العراقية ، ليست وحدها في الانفتاح للعالم اليوم ، فمثلا" ليس هناك اسواق كاسواق بلدان شبه جزيرة العرب في الانفتاح على العالم والتجارة الخارجية بل ان الاستيراد في الامارات العربية المتحدة (مثلا") محرر من اجازة الاستيراد ، بعكس ما نجده في العراق حيث الاستيراد مشروط بالحصول على اجازة الاستيراد وما تتطلبه من شروط وتعقيدات. بل ان عملية الاستيراد والاخراج الكمركي في الامارات العربية المتحدة لاتمر باكثر من ثلاثة تواقيع حكومية مقارنة بنحو اربعة وسبعين توقيعا حكوميا في العراق . فالاستيراد في العراق اكثر تعقيدا" وصعوبة في غيره من البلدان . وعملية الاخراج الكمركي في الامارات لاتستغرق اكثر من ساعة مقارنة بيوم او ايام في العراق . يذكر في هذه المناسبة ان عملية الاخراج الكمركي في سنغافورة لاتستغرق اكثر من ربع ساعة . . فبلدان شبه جزيرة العرب لايضاهيها العراق في الانفتاح ، وكذلك بلدان جنوب شرق آسيا (بلدان نمور آسيا) بل بلدان اوروبا وامريكا الشمالية ، فكلها منفتحة تجاريا" . مع ذلك نجد الصناعات فيها مزدهرة وتشغل منتجاتها مكاناً في رفوف متاجر العراق وغير العراق وفي رفوف متاجر بلدانها . فلو كان في فتح ابواب الاستيراد والغاء القيود التجارية انهاء للصناعات القائمة في تلك البلدان لكانت صناعاتها قد انتهت منذ زمن بعيد. ربما يكون ان مخططي الاقتصاد العراقي والتجارة العراقية قد فاتهم ان يتذكروا ان تركيا البلد المجاور وبلدان شبه جزيرة العرب كلها وبلدان اوروبا الغربية واميركا وكندا هي بلدان تحرر استيراداتها اليوم من قيد اجازة الاستيراد. يقال إن التشخيص الناجح هونصف العلاج . ومن ثم فان الخطوة الاولى لمعالجة مأزق الصناعة في بلادنا هو التشخيص الصحيح لعوامل هذا المأزق.

ان مأزق الصناعة العراقية ليس في انكشاف اسواقها المحلية امام المنتجات المستوردة، وليس في التدفق الكبير لهذه الاخيرة اليها. وانما في ضعف موقفها التنافسي في السوق المحلية وفي الاسواق الخارجية . وضعف الموقف التنافسي هذا ناشئ عن ارتفاع تكاليف الانتاج واخفاق النوعية في تلبية احتياجات المستهلك وافتقاد مقومات النجاح والتطور الاخرى ، ففيما تخرج صناعات العالم ومراكز البحث والتطوير (R&D) كل يوم بجديد في مجال تخفيض الكلف وتطوير النوعية وطرق التسويق وامداد السوق بالمنتجات، فاننا نعالج الموقف بالعودة الى سياسات الحماية والتعريفات الكمركية لسني الستينات والسبعينات فنكون كمن يعالج مرضاً" خبيثاً" بالاسبرين والمسكنات ...

ان كلفة انتاج قنينة ماء صحي عراقي تزيد بنسبة ٢٠-٢٥٪ عن سعر مثيلتها الاردنية واصلة ساحة الكمارك العراقية ، وسعر طابوقة قياسية ايرانية واصلة موقع العمل في ديالى او كربلاء او الديوانية ومغلفة بالسيلوفان (٢١٠) دينار فيما يبلغ سعر الطابوقة العراقية المماثلة (٢٣٠-٢٤٠) دينار. وهذا مثل لحالة من حالات ضعف الموقف التنافسي (عامل الكلفة). في مجال النوعية ولايتمتع اي من المعامل العراقية بشهادة النوعية العالمية (ايزو). بل حتى معامل تصنيع وتعبئة وتوظيب التمور وهي اكثر الصناعات العراقية عراقة لايوجد فيها معمل يتمتع بشهادة النوعية العالمية . ويستورد المغاربة التمور العراقية ويوظبونها وفق قواعد (الايزو) ثم يصدرونها الى الاسواق الاوروبية ويجلبون لبلادهم موارد نقد اجنبي . فيما لايستطيع اي مصدر عراقي ادخال طن واحد من التمور الى تلك الاسواق . كون تلك الاسواق ترفض دخول اي مادة غذائية لاتحمل شهادة الايزو .

ان صناعتنا بقطاعيها الحكومي والاهلي نشأت في نصف القرن الماضي معتمدة على الدولة ومساعداتها في كل شيء ومن ذلك توفير الحماية الكمركية الشاملة والجزئية ، الكمية والسعرية وانواع الضرائب الكمركية وانواع القيود التجارية ، ودعم اسعار المدخلات واسعار الصرف المغالى فيها للعملة المحلية ، واسعار الفائدة غير الحقيقية ، والتسعير الالزامي ، وتحديد عدد التراخيص في الصناعة الواحدة، واحتكار المعامل الحكومية لفروع انتاج نوعية عديدة وجعلها تلك الفروع النوعية وقفا" الى تلك المعامل الحكومية ابتغاء تحصينها ضد منافسة القطاع الخاص لها ، وتغطية لفشلها الكلفوي والنوعي والسعري.

فكان ان رأينا بعد قرابة نصف القرن من الاخذ بالضرائب الكمركية العالية وجهود الحماية والمساعدة والتنظيم الحكومي الفاشل المذكور ان الخصائص العامة لاوضاع الصناعة العراقية

تمثلت بالاتي : مشروعات حكومية خاسرة لاينفع معها علاج غير التخلص منها بالبيع او اي صيغة خصخصة اخرى ، وبيروقراطية معقدة تتضمن الكثير من القوانين والتشريعات ، وكثير من القيود الادارية التي تمنع فرص التقدم وتقمع سرعة الاستجابة ، وادارات اقتصادية ومالية حكومية وخاصة تستنفد الوقت والجهود ، وإدمان لدى إدارات المعامل الحكومية والخاصةعلى مساعدات الدولة والحماية ، ونوعيات انتاج تخفق في تحقيق الوفاء بمتطلبات المستهلك الوظيفية والشكلية ، وتعجز عن اللحاق بالتجدد في مطالب السوق وتجزؤ الطلب (Demand Segmentation) ، الذي ينتشر في العالم في الوقت الحاضر ، ورتابة ومحدودية عدد الانماط والانواع للمنتج الواحد ، وتقادم المعامل وانعدام عملية التجديد التقني، وانعدام اعمال البحث والتطوير ، وانعدام القدرةعلى منافسة المنتجات الاجنبية من حيث السعر والنوعية ، وضعف التشابك الصناعي المحلي ، وتخلف كمي ونوعي واداري وانتاجي ، في اوضاع الصناعات الجانبية المغذية بالاجزاء والمدخلات وفقدان خاصية الادامة (Sustainability) . وهذا غيض من فيض مما نتج عن الاخذ بتلك السياسات .

واليوم نرى الدولة تعود للمعالجة بادوات عتيقة ثبت فشلها في الماضي . فكما سبق بيانه فقد فشلت سياسات ووسائل التنمية السابقة في تطوير القدرات التنافسية المحلية في الداخل والخارج ذلك ان نظام الحماية وتقييد عدد التراخيص واخضاع الاستيراد للاجازة المسبقة ، قد دفع المنظمين في القطاعين الخاص والعام الى التواكل والاعتماد على الدولة في إستمرار مشروعاتهم ، كما ساهم في ترويج النشاطات الصناعية الريعية ، ومن ثم لا مناص اليوم من الانتقال الى علاقة تروج المنافسة والتسابق . ان ما نوصي به لبناء كيان صناعي واقتصادي سليم للعراق والخروج من المأزق الحالي هو الاخذ بتجربة بلدان جنوب شرق اسيا (النمور الاربعة) . ان اول خطوة سارت عليها النمور الاربعة الاسيوية هي اهمالها لنصائح الاقتصاديين الاكاديميين الغربيين الذين نصحوا بالتخطيط المركزي للانتاج ، واستعمال البدائل والتقشف ، ووضع الحواجز أمام الاستيراد من الخارج ، وتخطيطا لتراخيص دخول الصناعة وحماية الدولة لها . لقد رفضت النمور الاسيوية هذه النصائح وطبقت سبعة مبادئ كانت هي اساس تقدمها وهي :

١- بناء التقدم على اساس المنافسة في السوق وان الملكية الخاصة والاسعار الحرة المتغيرة يخلقان الحافز للانتاج.

٢-عدم تحميل الدولة اعباء اقتصادية كبيرة .

٣-الاستثمار في الموارد البشرية (التعليم ، الصحة ، ... الخ).

٤- رفض الاخذ بحماية الصناعات الوليدة.

٥- تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الاجنبية والمحلية ، وترويج المشاركات المحلية - الاجنبية.

٦ - اعتبار ان التصدير هو المحرك الاساسي للتنمية .

٧- اتباع سياسات اقتصادية كلية ناجحة وضبط التضخم وتحرير اسعار الفائدة .

اما عودة العراق الى الحماية وتخطيط الاستيراد واخضاعه للاجازة وتصنيف المستوردين اصنافا" فان ذلك يشكل عودة الى السياسات التجارية لعقد الستينات والسبعينات التي اكل الدهر عليها وشرب وادخلت صناعاتنا في مأزقها الحالي وفوتت على البلاد فرص تقدم عديدة لو اغتنمها العراق لكان غير ماهو عليه اليوم.

أولاً- اجازات الاستيراد :

عندما علق العمل بقانون التعريفة الكمركية ، وفتحت ابواب الاستيراد في عام ٢٠٠٣ ، تسنى لمئات الالاف من الاسر العراقية اقتناء منتجات ومنها السيارات والاجهزة المنزلية ومقتنيات عديدة كان يحول بينها وبين اقتنائها نسب التعريفات الكمركية الباهضة السابقة ونظام اجازات الاستيراد . كما ان تعليق العمل بقانون التعريفة الكمركية ، وفتح ابواب الاستيراد على مصارعها آنذاك ، قد وفر فرص عمل ومداخيل نقدية لالاف الأشخاص في مجال التوريد والنقل والتوزيع والخزن والتحميل والتفريغ والبيع بالمفرد. كذلك اتاح فرصة لدخول الالاف من صغار المدخرين وصغار التجار في حلبة الاستيراد والتوزيع بعد ان كان ذلك في ايام اجازات الاستيراد حكرا" على الذين يتحاصصون ايرادات البلاد المخصصة للاستيراد . فأوجد التحرير منافسة في ما بين المستوردين خفضت هوامش ارباح الاستيراد وخفض اسعار البيع على الناس واعباء الحصول على السلع ، ما مكن المستهلك من شراء كمية اكبر من السلع بنفس كمية النقود بالمقارنة مع ماكان يستطيع شراؤه بنفس المبلغ تبعا" لذلك . لقد حدث ذلك في وقت كان قد توقف فيه كل شيء حيث لا ماء ولا كهرباء ولا أمن ولا صناعة ولا اشغال ولا بناء. كما اتاح ذلك تنوعا" قد وسع امام شرائح المستهلكين تعدد خياراتهم في مجال الشراء.

ان الحكومة بتشريعها نظام اجازات الاستيراد وجداول التعريفة الكمركية الحالية تريد ان تلغي كل تلك المنافع والمزايا الاقتصادية والاجتماعية التي حصل عليها المجتمع العراقي عند تحرير الاستيراد .

ان العودة الى نظام اجازات الاستيراد هي عودة الى السياسات التجارية العتيقة لعقد الستينيات وماقبله. انها سياسات قد عافها العالم كونها سياسات تعيق التقدم وترفع كلف حصول الناس على احتياجاتهم ومنكفئة الى الوراء. وممن عافها جارتنا تركيا وكل البلدان الاوربية وبلدان شبه جزيرة العرب ومشيخات الخليج. ان مصادر رفع الكلف هو الرسوم والضرائب المتنوعة والمتعددة والباهضة التي يستلزمها الحصول على اجازات الاستيراد وتكاليف الوقت والجهد والمال المصروف في المراجعات واستحصال الموافقات .

تفنن عجيب يصعب وصفه وتعليله والعثور على منطق خلف اختلاقه سوى الرغبة في التسلط والتحكم والابتزاز او افادة طبقة من المجتمع على حساب الفقراء تحت ذريعة تنظيم الحياة الاقتصادية وتوفير موارد للموازنة العامة للدولة من غير واردات النفط . وكمثل للعرقلة ورفع الكلف انه فيما لو اراد مستورد ان يستورد مادة جبن ولكن بثلاثة انواع من الجبن فانه يتوجب عليه ان يستخرج اجازة استيراد منفصلة لكل نوع فيكون لكل اجازة رسومها . اضف الى ذلك مايتطلبه الحصول على الاجازة من موافقات ورسوم منها رسوم الانتساب الى غرفة التجارة ورسوم تجديد الانتساب ووراء كل انتساب عدد من الاجراءات العقيمة التي تستنزف وتضيع الوقت والجهد والمال . ولو ان الجبن المراد استيراده من نوع واحد ولكن من ثلاثة بلدان مختلفة ، فانه يستلزم ان يستحصل ثلاث اجازات استيراد ولكل اجازة رسمها البالغ ربع مليون دينار. كما ان امد الاجازة محدد بثلاثة اشهر . فلو انتهت المدة قبل ان تستعمل فانها تبطل ويقتضي عند ذاك استحصال اجازة جديدة ودفع رسوم بما يساوي رسوم اصدار الاجازة الجديدة.

من الحجج الداحضة التي لاتستقيم امام المنطق الاقتصادي السليم التي يبرزها مبررو تشريع نظام اجازات الاستيراد الجديد ، هو ان تكون اجازات الاستيراد حائلا" دون تدفق المنتجات الرديئة وغش المستهلك . الا ان الذي يحول دون ذلك ليس هو اجازة الاستيراد بل الفحص النوعي وشهادات النوعية التي تصدرها وكالات متخصصة محلية وخارجية معتمدة ويتوكل بتنفيذها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ودوائره وتقدم في ساحة الكمارك وليس الموظف المدني الجالس خلف مكاتب وزارة التجارة . ان مواقع تنفيذ هذه المهام هي ساحات الكمارك عند وصول البضاعة . كذلك تلعب التوعية ومنظمات الدفاع عن المستهلك دورها في ضمان حماية المستهلكين في هذا الشأن . فضلا" عن وعي ورغبات المستهلك نفسه . يبدو ان لدى فارضي نظام الاجازة الجديد خلطا" والتباسا" في مفهوم النوعية الصحيحة Right Quality . ان النوعية الصحيحة يحددها قبول المستهلك ورضاه في ضوء عدد من العوامل الاقتصادية والفنية والسعرية ، في مقدمتها القدرة على الوفاء بالمتطلبات الاستعمالية والوظيفية والمظهرية ، والقدرة على تحقيق الاغراض التي تشترى لاجلها السلعة وتكاليف الصيانة والتصليح . ومن ثم فان مفهوم النوعية الصحيحة هو مفهوم نسبي يختلف من شخص لآخر ومن ظرف مكاني او زماني لآخر.

فبينما تكون سيارة مرسدس صالون موديل ٢٠١١ هي النوعية الجيدة لدى شخص لاتكون هي كذلك لشخص آخر غيره يرى في سيارة فولكس واكن باسات موديل ٢٠١٠ هي التي تفي بمتطلباته الاستعمالية والسعرية والاداء.

- حالة تطبيقية كمثال -

آليات العمل في نظام اجازات الاستيراد العراقي الحالي:

ان اجازة استيراد للمواد الغذائية تصدر في الوقت الحاضر بشقين، احدهما تلك من اختصاص الشركة العامة للمعارض العراقية مباشرة والآخر لمواد اخرى يتطلب الحصول على الاجازة الذهاب الى الجهة القطاعية او الانتاجية مثل وزارة الزراعة التي تقوم بمنح الاجازات للمنتجات الزراعية مثل الالبان والاجبان والتي بدورها تحيل الطلب الى السيطرة النوعية والتي تتطلب نموذج من الاسواق المحلية قبل عملية الاستيراد . ان هذا الاجراء المتمثل بتقديم الطلب الى وزارة الزراعة ثم احالته الى السيطرة النوعية يأخذ نحو عشرين يوما (٤ ايام لدى وزارة الزراعة و١٥ يوما لدى التقييس والسيطرة النوعية) و٢٠ الف دينار رسم لكل نموذج . اما اذا كانت المادة

من اختصاص الثروة الحيوانية (اسماك معلبة او لحوم وغيرها) فتفاتح الثروة الحيوانية لاخذ موافقتها ايضا" وتقوم البيطرة بدورها بالكشف على المخزن وهذا الاجراء ياخذ عشرة ايام اضافية . ثم بعدها تعاد الاجوبة الى المعارض العراقية لاصدار اجازة استيراد وتكون الاجازة صالحة لمدة ثلاث اشهر فقط . وتعاد العملية في كل مرة ولنفس المادة . ان هذه الاجراءات هي اجراءات عقيمة ولادخل لها بنوع البضاعة الحقيقية التي ستدخل الى البلد ولن تحمي المواطن من دخول مادة فاسدة او غير مطابقة للشروط الصحية .

المقترح المطلوب:

الغاء نظام اجازات الاستيراد ويستعاض عن كل الاجراءات المذكورة بالزام المستورد بالتقيد بالمواصفة العراقية واذا كانت المادة المستوردة منتجا حيوانيا فالزامه بضرورة حصوله على شهادة صحية وبيطرية عالمية من بلد المنشأ ومن جهة حكومية ومصدقة من وزارة الزراعة في بلد النشأ وكذلك السفارة العراقية في ذلك البلد. واذا كان المنتج غذائيا عاديا او معلبا يكتفى بشهادة صحية حكومية مصدقة من بلد المنشأ ومن السفارة العراقية في ذلك البلد .

عند وصول البضاعة مع هذه الشهاده يتم ادخالها بعد ان تختم السيارة بالحدود وترسل الى الساحة الكمركية في بغداد او المحافظات ويتم هناك اخذ النماذج لغرض الفحص البكتريولوجي (يأخذ ٣ ايام لغرض الزرع) وعند نجاح هذا الفحص ترسل السيارة الى المخزن ويختم المخزن. مع اخذ النماذج في نفس الوقت الى :

١- السيطرة النوعية لمطابقة النوعية للخواص الفيزياوية وكذلك الوزن (الصافي والمصفى) والحجم والتعبئة وتاريخ النفاذية وذكر بلد المنشأ.

٢- الاشعاع النووي اذا كانت تحتوي على مواد مشعة.

٣- معهد بحوث التغذية.

وبعد اخذ النتائج يبلغ التاجر باطلاق البيع وفتح المخزن.

ان الاجراء الثاني المقترح له دخل بالمادة الحقيقية التي دخلت البلد واذا كان هناك شك في الشهادة المرسلة مع البضاعة فالفحص في الساحة الكمركية وفي السيطرة النوعية كفيل بكشف اي مادة غير مطابقة للمواصفة.

ثانياً- الضريبة الكمركية:

ان الضريبة اداة فعالة وحساسة ينبغي استخدامها بحذر وبعناية. فلم يعد يقتصر دورها على تحصيل موارد مالية للدولة . بل ان لها دور في توجيه الفعاليات الاقتصادية وفي تحريك النشاط الاقتصادي . فلا غرو ان قام الرئيس الامريكي بوش في عام ٢٠٠٧ باجراء تخفيضات في ضرائب الدخل على القطاع الخاص بمبلغ ١٢٠ مليار دولار . وان يطلب الرئيس الياباني في آذار من العام الحالي ٢٠١١ خفض ضريبة الشركات لمساعدتها على توفير الوظائف ورفع الاجور . فبإنقاصها او زياداتها او الغائها تستطيع الدولة توجيه الفعاليات الاقتصادية الوجهة التي تريدها . بل ان المشرع العراقي نفسه وهو يريد جذب الاستثمارات الى العراق قد وفر اعفاءات ضريبية كاملة عن استيرادات مشاريع الاستثمار من اية ضرائب كمركية ام ضرائب دخل ام ضريبة عقار ام غيرها . وفي كردستان العراق اليوم الغت حكومة الاقليم ضرائب العقار ، وتشهد منطقة (قضاء كلار) في الاقليم اليوم نشاطا" اعماريا" وتجاريا"

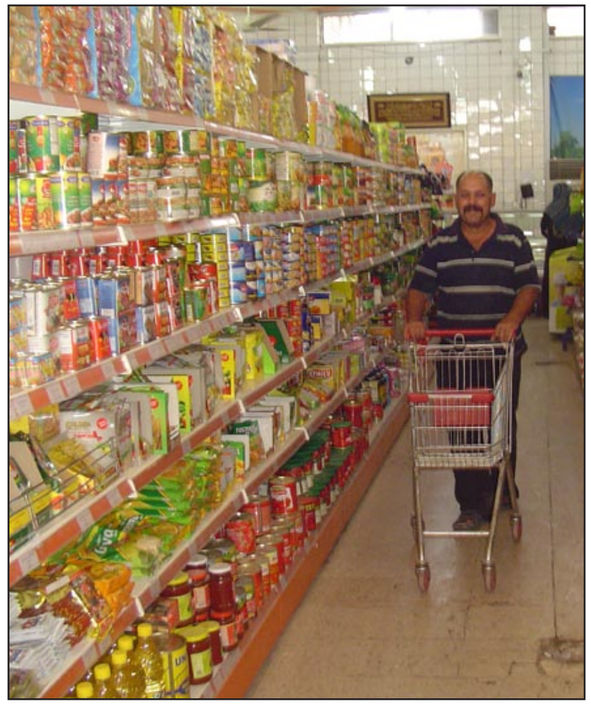

متصاعدا" نتيجة ماتقوم به ادارة القضاء المذكور من تحرير التجارة والتبادل التجاري عبر الحدود Cross Boarder Trade .

اخفاقات جداول التعريفة الكمركية :

البند الكمركي ٠٢٠٢ و ٠٢٠٤ لحوم بقر ولحوم ضأن.

ان مستهلكي اللحوم المستوردة من العراقيين هم ذوو الدخول المحدودة والفقراء ولا يستهلك هذه اللحوم أي من موظفي الرئاسات الثلاث ولا موظفو الدرجة الاولى والدرجات الخاصة في العراق. وذوو الدخول العالية وفوق المتوسطة فهؤلاء يستهلكون اللحوم (البلدي). بما يعني ان فرض ضريبة استيراد بنسبة ١٠٪ من القيمة ستقلل الدخل المتاح القابل للصرف لدى الفقراء والمساكين ، وهذا يتناقض مع مبادئ السياسة الاقتصادية المعلنة للدولة التي تريد احداث توازن اقتصادي في ما بين شرائح الدخل .

الجدول التالي يبين بعضاً من اخفاقات جداول التعريفة الكمركية الجديدة في العراق مما يوحي بأن الذين وضعوا هذه الرسوم واعضاء البرلمان الذين صادقوا عليها أما انهم لا ينتمون الى هذا الشعب ولا يحسون بأحاسيس الناس وهذا أمر مستبعد ، لكن أكثر الظن انهم لم يقرأوا الجداول أو ليس لهم دراية بهذه الامور وفنون وضع التعريفات الكمركية وأسس ومعايير وضع السياسات التجارية والآليات العمل المتصلة بها.

نماذج من اخفاقات جداول التعريفة الكمركية الجديدة

الفقرة

البند الكمركي ١٨ ، ٤٨ حفائض المرضى والمقعدين والعجزة :

الضريبة الكمركية ٥٪ من القيمة . وفي هذا مباعدة بين القيم الانسانية وموقف السلطة الفارضة لهذه الضريبة في العراق . يقال ان في بريطانيا تدفع الدولة الى من يتكفل برعاية واعالة مقعد او عاجز مبلغا" يصل الى نحو الفي دولار شهريا" بمعنى ان من بين مايقدمه المتكفل هو الحفائض على حساب الدولة .

البند ١٤ ، ٨٤ . يفرض المشرع العراقي ضريبة كمركية ١٥٪ على المراوح الكهربائية . وذلك لان العقل الباطن لدى رجال الدولة يوحي لهم بان (مهفة الخوص) كافية.

وفي البند ١٥ ، ٨٤ تكون الضريبة ٢٠-٢٥٪ للثلاجات والمكيفات . ان رجال الحكومة الحاليين يرون ان هذه السلع كمالية. فيما هم لايستطيعون العيش بدونها . يقول حكيم الصين كنفوشيوس : "لاترضى لغيرك ما لاترضاه لنفسك".

البند ٠٣ ، ٦٤ احذية الاطفال ١٥٪ من القيمة . يقال ان الاطفال هم "احباب الله". أفهذا جزاؤهم؟. يذكر انه عندما جاء الحاكم الامريكي بريمر قام بتحرير احتياجات الاطفال والمواد الغذائية من الضرائب الكمركية . وهنا نتذكر السؤال الذي طرحه هولاكو على وجهاء بغداد :ايهما افضل ، الكافر العادل ام المسلم الظالم؟؟.

وفقاً" لقانون انجل (Earnest Engils):

يقول المفكر الاقتصادي الامريكي ان مبلغ الانفاق الاستهلاكي من الدخل الفردي كنسبة مئوية من مبلغ الدخل الكلي تتناسب عكسيا" مع مبلغ الدخل الفردي . فعندما يقل مبلغ الدخل ترتفع تلك النسبة كحصة من الدخل والعكس صحيح ، فعندما يكون مبلغ الدخل قليلا" جدا" بمستوى الكفاف او دونه نجد ان هذه النسبة قد تصل الى ١٠٠٪ اما عندما يزيد اضعافا" مضاعفة كأن يكون في العراق في الوقت الحاضر ١٠٠ الف دولار نجد ان النسبة تكون ضئيلة جدا" . وعليه فان فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ ستقلل حتما" من ذلك المبلغ الذي ستنفقه العوائل الفقيرة والمتوسطة الدخل على السلع الضرورية .

هناك مصدر" آخر للطلب على اللحوم المستوردة وهو قطاع الوحدات الانتاجية الصغيرة والدقيقة Micro Business والبيتية . فهذه الوحدات سترتفع عليها كلفة الحصول على مدخلات انتاجها من اللحوم المستوردة . في حين تعلن الدولة انها تسعى الى مساعدة الوحدات الانتاجية الصغيرة والبيتية. وهذه الوحدات لايشملها قانون الاستثمار او قانون التنمية الصناعية وهما قانونان يوفران اعفاء" كمركيا" وضريبيا" لاستيرادات الوحدات الانتاجية المرتبطة بأي منها. ومن غير العملي اخضاع هذا العدد الكبير من الوحدات الصغيرة Micro Business والحرفية والبيتية . وعليه فالحل يكون بالغاء الضريبة الكمركية عن هذه اللحوم المستوردة ، وعن اية مادة مستوردة تنطبق عليها هذه الخصائص . وهي كونها من استهلاك الفقراء ومنخفضي الدخل او كونها من مدخلات الوحدات الانتاجية التحويلية الصغيرة والحرفية والدقيقة.

ثالثاً- التعريفة الكمركية بمنظور اسلامي:

التعريفة الكمركية هي من صنف الضرائب غير المباشرة . بمعنى انها لاتصيب الدخل مباشرة . ولاتصيب شخصا" معينا" مباشرة وانما يتحملها مستهلك السلعة ايا" كان بغض النظر عن قدرته الشرائية وعن مستوى دخله ووضعه الاقتصادي والمعيشي فقيرا" كان ام غنيا" ، وهي تقلل من الدخل القابل للصرف Disposable Income لدى الشخص الذي يتحملها نتيجة استهلاك السلعة المعنية.

وفي حالة صاحب الدخل المنخفض الذي هو على حد الكفاف فانها تمنع توفر فضلة تمكنه من الانفاق على سلعة اخرى . ان التعريفة الكمركية وضرائب الانتاج تدعى في احكام الاسلام المالية والاقتصادية (مكس) وجمعها (مكوس) . وينهى الاسلام عن هذا النوع من الضرائب . وفي الحديث النبوي الشريف (صاحب المكس ملعون) . والحديث الشريف الاخر (صاحب المكس لايدخل الجنة) ، وفي احدى لحظات التجلية مع ربه التفت الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) الى مريده (كميل بن زياد النخعي) فقال: "ياكميل، هذه ساعة لايسأل مؤمن فيها ربه حاجة لله فيها رضى وله فيها صلاح إلا استجاب له ، الا ان يكون صاحب مكس". وفي وصية صاحب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ابي ذر الغفاري (عليه السلام) لابنته في صحراء الربذة وهو يحتضر ((حيث كان منفيا" على اثر ان صرخ بها مدوية بين ظهرانيهم في المدينة وفي دمشق : "لاتحل لكم" .. وهو ان يكون المال دولة بين الاغنياء منهم – كما يريد ان يفعل نظام اجازات الاستيراد الحالي بحصر حق الاستيراد بالذين يحملون اجازات الاستيراد ، وتصنيفهم درجات)) . ان لايكون ممن يصلي عليه عند وفاته صاحب مكس. كراهية من ابي ذر لصاحب المكس واستبراءً منه . نستنتج من هذا ان المكوس التي نهى عنها النبي الاعظم واستكرهها ، كانت مصدرا" من مصادر تمويل خزانة بيت المال في الامبراطورية العربية في زمن ابي ذر الغفاري.

رداً على عمودنا (ذعر مصرفي)

مصرف الخليج يعترض .. والشرق الاوسط يسوغ المبالغة في مخاطر الائتمان

بغداد / المدى الاقتصادي

في الوقت الذي كنا ننتظر ان يعطي مصرف الخليج التجاري المبررات الحقيقية لمخاطر الائتمان ، كما فعل زميله مصرف الشرق الاوسط الذي كان رده متفاعلاً مع عمودنا الصحفي (ذعر مصرفي) ، أبتعد عن هذه المبررات ورد بالرد الذي ننشره كاملاً عملاً بنهجنا في احترام الرأي الاخر ، وسنترك الحكم فيه للجمهور ، ولكن سنورد الملاحظات التالية بشأن هذا الرد :

١.ورد في الفقرة الاولى من هذا الرد اننا نسعى الى تحقيق مكاسب شخصية ونعمل على ابتزاز مؤسسة مالية رصينة ، ففي الوقت الذي نستغرب من هذا التوصيف ولا ندري كيف جرى هذا الابتزاز ، حيث انه في العمل الاعلامي لا ضير ان ننطلق من الجزئيات الى الكليات ، ولو لم يكن احد اقاربي المقترض حيدر حسن هو الذي ابلغني بهذه الجزئية لما علمت بهذه الشروط المشددة ، وليعلم الاخوة في مصرف الخليج ان زمن تكمميم الافواه قد ولى الى غير رجعة ، ونشير اليهم ان عمودنا الصحفي هو عمود رأي وهو غير ملزم لهم لكن سنظل نبحث عن الحقيقة .

٢.يقول المصرف في معرض رده ان المقترض حيدر حسن لم يقدم الوثائق المطلوبة ، وبدورنا نذكر الاخوة ان الوثائق المطلوبة ردت عليه وعمل على جلب وثائق على وفق الضوابط والتعليمات النافذة بحسب توصيف المصرف (ولا ادري من الذي وضعها غير مجلس ادارته وهو قادر على تغييرها بحسب المتغييرات التي يراها مناسبة) ، وبعد ذلك استكمل المقترض المستمسكات المطلوبة بما فيها سند المداينة وعليهم مراجعة ذلك ، وإلا كيف منح القرض ، ومحل اعتراضنا ورأينا انه لا داعي للصك سواء اكان من المصرف ذاته أم من مصرف آخر بسبب وجود رهن عقاري لعقار تبلغ قيمته اكثر من ٢٠٠ مليون دينار في وقت ان مقدار القرض ٢٠ مليون دينار .

٣.نود ان نشير الى اننا شاركنا في الندوة المذكورة بورقة عمل أسوة بالكثير من الشخصيات الاقتصادية الاخرى أسهاماً منا في اشاعة الوعي الاقتصادي ، ولم ننتظر (تكريماً) بحسب توصيف المصرف على غرار ماكان متداولا في زمن الماضي القريب من لغة التكريم .

■ **المحرر الاقتصادي**

رد مصرف الخليج التجاري :

الى/ مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
الأستاذ رئيس تحرير جريدة المدى الغراء المحترم
م/ رداً على مقال في الملحق الاقتصادي العدد/٢٠٩١ بتاريخ ٢٠١١/٤/٥

تحية طيبة..

عودتنا مؤسستكم الرصينة وجريدتكم الغراء على تطلعاتها الاقتصادية والسياسية والجماهيرية وخطها الإعلامي الذي ينسجم مع الأفق الديمقراطي السليم والدقة في نقل ونشر الخبر وتحليله للجمهور مما يعكس مدى اهتمامكم الشخصي بالرسالة السليمة لتوجهات الإعلام والصحافة الحقيقية في المرحلة الجديدة التي يعيشها عراقنا العزيز وانطلاقاً من حرية الرد على ما ينشر في جريدتكم الغراء وتوضيحاً للرأي العام وتحقيقاً من مبدأ عدم السماح لمحرر صحفي ان يستغل الصحيفة التي يعمل فيها وهي ذات سمعة شعبية متميزة في الوسط الثقافي الإعلامي من أجل تحقيق مكاسب شخصية وابتزاز مؤسسة مالية رصينة كمصرفنا (مصرف الخليج التجاري) وإجبارنا على مخالفة التعليمات النافذة لمنح قرض الإسكان لأحد أقربائه وتحويله الى مطلب عام وذا أبعاد تسيء الى مصرفنا والى مصارف القطاع الخاص بشكل خاص.

حيث أشار السيد عباس الغالبي في مقاله المنشور في المدى الاقتصادي العدد/٢٠٩١ بتاريخ ٢٠١١/٤/٥ الى اتهام مصرفنا بالاسم وموظفينا بإشاعة الذعر لدى المستفيدين من القروض وإتباع إجراءات بيروقراطية متخلفة وفرض شروط صعبة ومشددة تحت ذريعة الهاجس الأمني في العراق مما يعتبر ذلك إساءة الى سمعتنا التجارية والمالية الرصينة محلياً وعربياً، حيث يشير تقييم البنك المركزي العراقي لمصرفنا وفقاً لمعايير التقييم الدولية Camels الى حصولنا لسنتين متتاليتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ على المرتبة الثانية (جيد جداً) بين ٣٥ مصرفا أهليا في العراق، حيث ان السيد الغالبي لديه أحد أقربائه اسمه حيدر حسن محمد تقدم بطلب منحة قرض إسكان في محافظة البصرة ولكنه لم يقدم الوثائق المطلوبة إذ قدم إجازة بناء ليس باسمه وإنما باسم شخص آخر بخلاف التعليمات النافذة كما انه لم يقدم سند المداينة من التسجيل العقاري وفقاً للأصول المعتمدة، ومع ذلك فقد حصلت موافقة السيد رئيس مجلس الإدارة على استثنائه من تقديم صك صادر عن مصرف آخر وفقاً للسياقات وتم الإيعاز بإصدار صك له من فرعنا في البصرة لغرض تسهيل انجاز معاملته تقديراً للصحافة والإعلان كون السيد عباس الغالبي إعلاميا ويعمل في جريدتكم الغراء.

إننا في الوقت الذي نحترم الرأي الآخر ونثمن الجهود الذي تبذلها مؤسستكم في المجالات الإعلامية كافة الأمر الذي أدى الى تكريم الجريدة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٦ من ضمن المؤسسات الإعلامية التي ساهمت وحضرت الندوة الاقتصادية التي أقامها مصرفنا، وعملاً بمبدأ حرية الرد نرجو التفضل بالموافقة على نشر ردنا على مقال المحرر في جريدتكم الغراء في أقرب فرصة ممكنة ونحتفظ بحقنا القانوني في مقاضاة السيد الغالبي على الأضرار الأدبية والمعنوية التي تعرض لها المصرف في الإساءة عمداً ومحاولته ابتزازنا لمصلحة فردية بحتة تم تحويلها الى حالة عامة مع وافر التقدير..

عبد اللطيف خزعل حمود
مستشار دائرة الائتمان

رد مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

الى / الاستاذ عباس الغالبي المحترم
م/ذعر مصرفي

بعد الأطلاع على مقالكم في الملحق الاقتصادي لجريدة المدى الموقرة في عددها الصادر تأرريخ ٤/٥ /٢٠١١

تم مناقشة الأفكار والأراء التي نأمل نشرها في أقرب ملحق أقتصادي لما فيها من رد يمثل المعانات التي تتعرض لها المصارف الخاصة العراقية وكما يلي :

١)ليس كل المصارف الخاصة قد أخذت بالانحسار أنما مصرفان فقط حصلا على تقييم ضعيف ٥/لسنة ٢٠٠٩فقط في تقييم (CAMEL)) الصادرة عن البنك المركزي العراقي لهذا نأخذ على الأخوان الاعلاميين هذا التعميم .

٢)الكثير من المصارف الخاصة أخذت بالتوسع والتقدم والتحديث في أعلى مراحل الأنظمة المصرفية على المصارف الحكومية جميعها .

٣)المصارف الحكومية منذ أن كانت لوحدها في ميدان المصرفي بقيت متحكمة بنسبة كبيرة من الفروع التي تأسست عبر عمرها الذي تجاوز (٧٠)عاماً.

٤)المصارف الحكومية لوحدها تحتفظ بحسابات وودائع الوزارات والدوائر الحكومية لهذا ستبقى تحمل هذه النسبة العالية من استحواذاتها على العمل المصرفي بما فيه الودائع والاعتمادات المستندية المحصورة بالمصرف العراقي للتجارة (T.B.I).

٥)مصارف القطاع الخاص هي تجارية والودائع لديها حين الطلب لهذا يتطلب أن تكون حذرة في الائتمان الممنوح من قبلها وأن الاقراض العقاري ليس من مهامها وأنما طرقته بدافع المساهمة في خدمة المجتمع لتسديد جزء من حاجته وهي محكومة بنسب أقراض لاتلبي جميع مطالب طالبي القروض

٦)يرجى عدم المقارنة مع شعوب الدول المتقدمة وحتى دول الجوار المستقرة اقتصادياً وأمنياً ومالياً فهناك فرق بين المقترض الملتزم وبعض المقترضين الذين يحاولون عدم الالتزام بأي شكل ثم لاننسى أن المواطن العراقي تعود على الأعفاء من الديون وبالاخص العقارية والزراعية والصناعية بحكم قرارات الدولة وهذه الحالة لايمكن القاء تبعياتها على المصارف الخاصة .

٧)أن أغلب الجهات الرسمية والاعلامية وخاصة في وزارة المالية تطلق تصريحات ضد مصارف القطاع الخاص رغم وجود جهة قطاعية هي البنك المركزي العراقي المعني بمراقبة انشطتها.

٨)هناك تمييز في التعامل من قبل الحكومة والجهات الرسمية بين المصارف الحكومية ومصارف القطاع الخاص مثال ذلك:

-الاعتمادات المستندية حصراً بالمصارف الحكومية.
-عدم قبول صكوك للمقاصة من المصارف الخاصة.
-عدم قبول الصكوك والسفاتج المسحوبة من المصارف الخاصة.
-عدم قبول الحجز الهاتفي مع المصارف الخاصة.
-عدم قبول بعض الدوائر الحكومية خطابات الضمان الصادرة من المصارف.

٩) قيام البنك المركزي العراقي بايقاف اشتراك المصارف الخاصة في مجال الدولار لاغراضها الخاصة نقداً او تحويلا لتغذية ارصدتنا في الخارج لاغراض تسديد مبالغ الحوالات الخارجية وفتح الاعتمادات وغيرها.

لذلك نسأل كيف لهذه المصارف ان تعمل مع كل هذه الاشكاليات والمعوقات الموجهة ضد المصارف الخاصة نجد انها ترسخ وجودها وتطورات وسائلها وموجوداتها بامكانياتها الذاتية ومع حصول مصرفنا على التصنيف الاول في معيار (CAMEL) بدرجة (C1) دليل على ذلك مع وجود العديد من المصارف الاخرى التي تقوم بدور بارز في ترسيخ قواعد العمل المصرفي الخاص في العراق.

مع فائق الشكر والتقدير

فاروق صالح الرمضاني
مستشار البحوث والدراسات

الاقتصادي | العدد (2105)السنة الثامنة -الثلاثاء (19) نيسان 2011

المرصد الاقتصادي

(أسواق العراق) مطبوع اقتصادي جديد ينضم الى المشهد الصحفي

بغداد / صابرين علي

صدر العدد الأول للمجلة الاقتصادية الموسومة (اسواق العراق) لتنضم الى المشهد الصحفي المقروء في العراق .

والمجلة ترأس تحريرها الأعلامي والكاتب العراقي علي عبد الأمير عجام الذي أطل علينا هذه المرة اقتصادياً بعد أن مارس مختلف اختصاصات العمل الأعلامي المكتوب والمرئي ،وأشتملت المجلة على مختلف الموضوعات الأقتصادية من تقارير وتحليلات ومقابلات ومقالات اقتصادية لكتاب معروفين .

ضمت (أسواق العراق) بين دفتيها افتتاحية لرئيس التحرير دعا فيها الحكومة الى جملة من الاجراءات الاقتصادية السريعة والناجعة مع معالجة الكثير من الظواهر السلبية العالقة في جسد الاقتصاد العراقي وضرورة الانفتاح وتنويع مصادر دخل الاقتصاد بما ينسجم والامكانات المكتنزة في الارض العراقية .

كما ضمت المجلة ابواب تنوعت بين التقارير الاخبارية والتحقيقات والحوارات والتحليلات والمقالات في شتى القطاعات الاقتصادية .

أسواق الناس :

وزارة التجارة :البرلمان خفض تخصيصات البطاقة التموينية في موازنة العام٢٠١٠ حيث بين فيها أهم المعوقات والحلول للبطاقة التموينية .

مؤشرات أقتصادية :

نشرت اخبار وتقارير عدة كانت ملخص مهم للمؤشرات الاقتصادية .

التحليل الأقتصادي:

وتناول المحلل الاقتصادي (لهب عطاعبد الوهاب) النفط العراقي الى أين، موضحاً فيه التطور التأريخي

لصناعة النفط والمحددات الجيوسياسية للأنتاج والتصدير وجولات التراخيص وقفة تقييمية والأبعاد الأيجابية والسلبية لها .

أسواق الطاقة:

نشرت أخبار عدة جاء فيها:

محافظة ميسان عروض للشركات المستثمرة في محطة كهرباء العمارة ،العراق يحتاج الى ٤ مليارات دولار سنوياً حتى العام٢٠٣٠ لتحسين مشاريع الكهرباء ،الشهرستاني :أزمة الكهرباء ستنتهي بشكل كامل عام ٢٠١٣ ، محافظة صلاح الدين :عقد شراء محطة توليد كهرباء أمركية .

وكتب محرر شؤون الطاقة (مع الترحيب الولايات المتحدة :أي مستقبل للطاقة النووية في عراق مابعد صدام) عرض فيه مديات احتياج العراق الى ١٠سنوات وخمس مليار دولار لتنفيذ برنامج للطاقة النووية والتفكير العراقي والأمريكي في الطاقة النووية في عراق مابعد صدام ، وشركة (شل) تتوقع تضاعف أنتاج النفط العراقي خلال ١٠ سنوات ،وصادرات النفط العراقي عند أعلى مستوى منذ ٢٠٠٣ وأرتفاع الأسعار سيحقق زيادة ٨ مليارات .

أسواق الغذاء الزراعة :

تحذيرات عراقية وأمريكية من نتائج سنوات الجفاف في بلاد الرافدين ،وخطة أمريكية لتحسيهن أنتاج التمور وتسويقها مقدمة للحكومة العراقية.

أسواق الأستثمار :

الفرنسيون ينشطون في العراق والمالكي يؤكد على حماية المستثمرين ،مسؤولان أمريكيان يبحثان في بغداد تطوير الطاقة وتعزيز مؤسسات العراق الأقتصادية ،أجراءات معقدة لتخصيص الأراضي أبعدت المستثمرين عن بغداد .

إصلاح أقتصادي:

مجلس الوزراء يعلن ورقة الأصلاحات المعتمدة ، هيئة النزاهة تنشط في ملاحقة الفاسدين :نحو ٣الاف أحيلوا الى المحاكم ضمن دعاوى تصل قيمتها الى ٣١ مليار دولار .

أسواق العقار :

هيئة أستثمار نينوى تبحث فرص انشاء أكثر من خمسة ألف وحدة سكنية ،شركات أيطالية وهولندية وفلندية تباشر بتنفيذ مشاريع الدور الجاهزة في القادسية قريباً ،محافظة المثنى :شركة دنماركية تستثمر في قطاع الأسكان ،شركة الممتلكات العراقية للتسويق العقاري المحدودة .

لماذا تعطل مشروع الحكومة الاليكترونية في العراق؟ ،٣بالمئة من سكان العراق يستخدمون الأنترنيت عن طريق الشبكة الأرضية كان هذا ضمن أسواق التكنولوجيا .

أسواق المال :

المصرف العراقي للتجارة : ٥٠٠ مليون دولار كصندوق للأستثمار في النفط والكهرباء والفندقة .

وكان هناك مقابلات مع كل من مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في موضوع البنك المركزي ، ورئيس هيئة الأوراق المالية في موضوعة غسيل الأموال في سوق العراق للاوراق المالية والتداول وعدم تأثره بالأحتجاجات الشعبية .

اقتصاديات العراق والجوار :

الملفات العالقة بين بغداد والكويت معظمها أقتصادية وعن فقرة أقتصاد المحافظات نشرت ،غرفة التجارة كيف صارت من أعمدة الأقتصاد في النجف وكان لها مقابلة مع وزارة الهجرة والمهجرين في موضوع تحت عنوان(لدينا خطة لأنشاء مساكن واطئة الكلفة لحل أزمة النازحين) .

أسواق كردستان :

أربيل روتانا : نحن فعلنا فندقا خمس نجوم وبالمستوى العالمي وخطوتنا التالية في العراق (شمس بغداد روتانا)،هيئة الأستثمار :نجحنا في أقليم كردستان لأيماننا بالتجديد وقيم السوق الحرة والتعاون بلا خوف أو تردد، فاملي مول أستثمار يغير أربيل أقتصادياً وأجتماعياً ،ألمانيا تسعى الى رفع تبادلها التجاري مع العراق .

اقتصاديات

الوعي المصرفي

■ عباس الغالبي

لعل الثيمة الأساسية التي اتفقت عليها النخبة الاقتصادية المشاركة في ندوتنا الصحفية لشهر نيسان الجاري هي ضرورة إشاعة الوعي المصرفي ليس بين الأوساط النخبوية والاقتصادية فحسب ، بل بين أوساط الجمهور عامة حيث كان القاسم المشترك الأهم في هذه الندوة التي استضافتها مؤسسة المدى هو الوعي المصرفي الذي مازال في حقيقة الأمر قاصراً ومتلاشياً أمام الأهمية الكبيرة التي تمثلها المصارف الخاصة في المشهد المصرفي بشكله الأعم والأشمل .

وعلى الرغم من المبادرات التي أطلقتها بعض المصارف الخاصة سعياً لإشاعة الوعي المصرفي ، إلا انها تصطدم في غالب الأحيان بعقبات بعضها خارج إرادة هذه المصارف ،والبعض الآخر تتعلق بالأداء المصرفي المشوب بالمشكلات والظواهر التي شخصتها الندوة ذاتها والمتعلقة بعقبات إدارية ومخاطر ائتمان مبالغ بها وأخرى تتعلق ببعض مجالس الإدارات التي مازالت تنعم بالبيروقراطية والحنين الى الماضي القريب .

ومن الإنصاف ان نقول ان الأمر لا يتعلق بالمصارف الخاصة وحدها بل ان الأمر يتعدى ذلك الى المؤسسات الإعلامية التي يفترض ان تعمل مع المنظومة المصرفية على إشاعة الوعي المصرفي عن طريق محاور وقنوات وأوجه متعددة تتضافر فيما بينها للوصول الى اكبر شريحة مجتمعية ممكنة ، لان المصارف محط اهتمام وتعامل السواد الأعظم من الناس ، وليس النخب ورجال الأعمال فقط ، حيث لا بد للجمهور ان يعي الحيثيات المصرفية كافة ، وهذا الأمر مثلما نوهنا ليس من مسؤولية المصارف وحدها بل المؤسسات الحكومية والإعلامية وحتى الأوساط الاجتماعية مطالبة هي الأخرى بضرورة العرف عن كثب على طبيعة التعاملات المصرفية على أقل تقدير ما يخص علاقة المستهلك بالمصرف ، ما يجعل الوعي المصرفي ضرورة ملحة في ظل عملية التحول الاقتصادي الجارية في البلد والتي تتطلب منظومة مصرفية خاصة فاعلة ومؤثرة وملبية لحاجة الجمهور من الخدمات المصرفية .

> خلال عملنا الإعلامي اليومي لمسنا ان المصارف الخاصة تنقسم الى شطرين في هذا الاتجاه ، بعضها يرغب الى إشاعة الوعي المصرفي عن طريق قنوات عديدة لكن ليس بشكل ممنهج ، بل بشكل ارتجالي غير متخصص من دون ان يحقق الفائدة المرجوة من هذا التحرك غير المدروس ، وبعضها الآخر يتطلع الى خطط عمل لإشاعة الوعي المصرفي الا انه متوجس من التكلفة المالية التي لا يراها ضرورية الى الحد الذي قد يؤثر على وضع المصرف ، وهناك بعض المصارف بعيدة كل البعد عن هذا التوجه ولا تعير اي اهتمام للوعي المصرفي وتكتفي لاعتبار ذلك جهلا مصرفيا من قبل الجمهور

ومن خلال عملنا الإعلامي اليومي لمسنا ان المصارف الخاصة تنقسم الى شطرين في هذا الاتجاه ، بعضها يرغب الى إشاعة الوعي المصرفي عن طريق قنوات عديدة لكن ليس بشكل ممنهج ، بل بشكل ارتجالي غير متخصص من دون ان يحقق الفائدة المرجوة من هذا التحرك غير المدروس ، وبعضها الآخر يتطلع الى خطط عمل لإشاعة الوعي المصرفي الا انه متوجس من التكلفة المالية التي لا يراها ضرورية الى الحد الذي قد يؤثر على وضع المصرف ، وهناك بعض المصارف بعيدة كل البعد عن هذا التوجه ولا تعير اي اهتمام للوعي المصرفي وتكتفي لاعتبار ذلك جهلا مصرفيا من قبل الجمهور ، وتذهب الى اكثر من ذلك بأن تدعو الجمهور الى السعي لامتلاك الوعي المصرفي المطلوب بنفسه من دون مشاركتها في ايصال الوعي الى الجمهور .

ومن هنا نرى ان الضرورة تستدعي الى تكامل عناصر عدة تفضي الى انتاج وعي مصرفي هو ضروري للمصرف والجمهور على حد سواء ، وهذا بدوره ينعكس ايجابياً على المشهد الاقتصادي برمته ويقلل بالنتيجة من مخاطر الائتمان ويحد من حالات التزوير والفساد المالي والإداري .

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي

طبعت بمطابع دار المدى للإعلام والثقافة والفنون